



Distr.
GENERAL

A/37/123

7 June 1982

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٧٤ (ب) من القائمة الأولية*

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوتوية فــــي
حالات الكوارث : البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

المساعدة في تنمية ليبيريا

تقرير الأمين العام

١ - رحبت الجمعية العامة من الأمين العام في قرارها ٣٦/٢٠٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، في جملة أمور ، أن يوفد بعثة الى ليبيريا بغية اجراء مشاورات مع حكومتها بشأن المساعدة الاضافية التي تحتاج اليها من أجل تعمير البلد وانعاشه وتنميته ، وأن يبلغ تقرير البعثة الى المجتمع الدولي ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة .

٢ - وعملا بهذا القرار ، اتخذ الأمين العام ترتيبات لكي تقوم بعثة مشتركة بين الوكالات بزيارة ليبيريا في آذار/مارس ١٩٨٢ . ويوفر تقرير البعثة ، المرفق بهذه الوثيقة معلومات عن حالة البلد الاقتصادية والمالية ، ويصف احتياجات ليبيريا الملحة من المساعدة المالية وكذلك احتياجاتها الحرجة لانعاش وتدعيم اقتصادها ، وتقوية هياكلها الاساسية وتعزيز تنميتها . ويوفر التقرير أيضا تفاصيل عن المشاريع الافرازية الموصى بتقديم المساعدة الدولية لها مصحوبة بالتكاليف التقديرية . كما يتضمن التقرير في النهاية توصيات بشأن ترتيبات مؤسسية لزيادة كفاءة المساعدة الاقتصادية والمالية التي تتلقاها ليبيريا .

٣ - وفي الفقرة ٦ من القرار ٣٦/٢٠٧ ، دعت الجمعية العامة عددا من الوكالات المتخصصة وهيئات منظومة الامم المتحدة الى ان تعرض على هيئات ادارتها احتياجات ليبيريا الخاصة للنظر فيها ، وان تقدم تقارير عما تتخذه تلك الهيئات من قرارات الى الأمين العام في موعد غايته ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ . وسترد ردود تلك الهيئات في تقرير للأمين العام يغطي ليبيريا وبلدان اخرى طلبت الجمعية العامة من الأمين العام تنظيم برامج لتقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة لها .

مرفق

تقرير البعثة الموفدة الى ليبيريا

(٨ - ١٧ آذار/مارس ١٩٨٢)

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٢ - ١	أولا - مقدمة
٣	١٧ - ٣	ثانيا - خلفية
٣	٥ - ٣	ألف - الخصائص الطبيعية
٤	٨ - ٦	باء - الحكومة
٤	٩	جيم - العملة
٤	١٧ - ١٠	دال - العوامل المؤثرة على التنمية
٦	٤٢ - ١٨	ثالثا - الاقتصاد والمالية
٦	٢١ - ١٩	ألف - النمو الاقتصادي
		باء - ميزان المدفوعات للفترة ١٩٧٨-١٩٨٠ وإيرادات التصدير
٨	٢٥ - ٢٢	جيم - الدين العام الخارجي
١١	٢٦	دال - الميزانية
١١	٢٨ - ٢٧	هاء - مركز السيولة
١٣	٣٠ - ٢٩	واو - القوة العاملة والعمالة
١٣	٣٥ - ٣١	زاي - التدابير العلاجية التي اتخذتها الحكومة
١٤	٤٢ - ٣٦	رابعا - برنامج الاستثمارات العامة للفترة (١٩٨١/١٩٨٢) - ١٩٨٥/١٩٨٤
١٦	٤٨ - ٤٣	خامسا - ملخص لبرنامج المساعدة الموسمي به

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢١	١٦٧- ٥٩	ساد سا - الاحتياجات القطاعية
٢١	٧٩- ٦١	ألف - الزراعة والتنمية الريفية
٢٥	٩٠- ٨٠	باء - التعديين
٢٨	٩٤- ٩١	جيم - الصناعة التحويلية
٢٨	١٠٢- ٩٥	دال - الكهرباء
٣٠	١٠٧-١٠٣	هاء - شبكة المياه والمجاري
٣١	١١٣-١٠٨	واو - تنمية الاسكان
٣٢	١٢٤-١١٤	زاي - الطرق
٣٣	١٢٦-١٢٥	حاء - التنمية الحضرية
٣٤	١٣١-١٢٧	طاء - الموانئ
٣٥	١٣٨-١٣٢	يباء - النقل الجوي
٣٦	١٤١-١٣٩	كاف - الاتصالات
٣٧	١٤٨-١٤٢	لام - التعليم والتدريب
٣٨	١٦١-١٤٩	ميم - الصحة والرعاية الاجتماعية
٤٠	١٦٧-١٦٢	نون - الادارة العامة
٤١	١٧١-١٦٨	سابعا - ادراج البلد في قائمة أقل البلدان نموا
٤٢	١٧٩-١٧٢	ثامنا - الاستنتاجات

التذييلات

الأول - الجدول

١ - موجز برنامج المساعدة الموسمي به

٢ - مشاريع دعم اضافية حددتها البعثة بالتشاور مع الحكومة

الثاني - خريطة ليريبيا

أولا - مقدمة

- ١ - قامت بعثة مشتركة بين الوكالات برئاسة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة ومنسق برامج المساعدة الاقتصادية الخاصة بزيارة ليبيريا في الفترة من ٨ إلى ١٧ آذار/مارس ١٩٨٢. واستقبلت البعثة، أثناء إقامتها القائد العام سامويل ك. دورئيس الدولة. وكان مركز تنسيق اجتماعات البعثة مع وزير التخطيط، واستكملت المناقشات بمقر اجتماعات مع وزراء الإدارات الاقتصادية والاجتماعية المختصة. وعقدت اجتماعات أيضا مع ممثلي الغرفة التجارية ومع كبار رجال الدين. وفي نهاية زيارتها، عقدت البعثة اجتماعا مع أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى ليبيريا لاطلاعهم على ما توصلت اليه من نتائج.
- ٢ - وتود البعثة أن تسجل تقديرها للمساعدة والتعاون التام اللذين لقيتهما من حكومة ليبيريا التي زودت البعثة بالمعلومات اللازمة لانجاز اعمالها. كما تنوه مع التقدير بالمساعدة التي تلقتها من الممثل المقيم بالنيابة وموظفي برنامج الامم المتحدة الانمائي في مونروفيا.

ثانيا - خلفية

ألف - الخصائص الطبيعية

١ - جغرافية ليبيريا

- ٣ - تغطي ليبيريا مساحة ٤٠٠ ١١١ كيلومتر مربع. وعاصمتها مونروفيا. وتوجد وراء سهل ساحلي ضيق، تقطعه بحيرات صحلة ومستنقعات وخلجان، منطقة وسطى من الهضاب الجبلية والوديان الضيقة تضم غابات فزيرة الامطار. كما توجد منطقة جبلية على طول الحدود مع غينيا. ومناخ ليبيريا مداري رطب تتراوح فيه درجات الحرارة بين ٢١ و ٣٢ درجة مئوية ويبلغ معدل الامطار ٣٨٠ سم سنويا.

٢ - السكان

- ٤ - اجري تعدادان للسكان في ليبيريا في سنتي ١٩٦٢ و ١٩٧٤. ويقدر عدد السكان بنحو مليوني نسمة بمعدل نموده ٣٣ في المائة سنويا. ويبلغ متوسط الكثافة السكانية في البلد ٨ أشخاص في الكيلومتر المربع. وتعتبر مونتسيرادو أعلى المناطق كثافة في السكان ان تبلغ هذه الكثافة ٩٠ أشخاص في الكيلومتر المربع، بينما تعتبر منطقة غران غيدي أقلها كثافة حيث تبلغ ٩ أشخاص في الكيلومتر المربع.

- ٥ - وثلاثة أرباع السكان تقريبا من اهالي الريف وتتألف الاسرة المتوسطة من ٨ أشخاص فسي المناطق الريفية و ١٤ أشخاص في المناطق الحضرية.

با* - الحكومة

٦ - ليبيريا مستقلة سياسيا منذ عام ١٨٤٧ . وقد تولت الحكومة الحالية السلطة في ١٢ نيسان / ابريل ١٩٨٠ . والقائد العام سامويل ك . دو هو رئيس الدولة ورئيس مجلس خلاص الشعب . والمجلس هو الهيئة العليا في الدولة منذ نيسان / ابريل ١٩٨٠ . ويجرى حاليا وضع دستور جديد .

٧ - وتقع مسؤولية ادارة البلد من الناحيتين الاقتصادية والسياسية على عاتق الوزراء الذين يعينهم رئيس الدولة . وعلى مستوى المقاطعات ، يقوم مديرون اقليميون ، يعينهم أيضا رئيس الدولة ، بادارة شؤون المقاطعة في حين يتولى مفوضو الأفضية ادارة الأفضية . وتخضع المدن الكبيرة والصغيرة للسلطة الادارية للعمد (بالنسبة للمدن الكبيرة) أو مفوضي البلديات . وتشرف وزارة الشؤون الداخلية على المستوى القومي على اعمال مديري المقاطعات .

٨ - ويضطلع ببعض الخدمات العامة الرئيسية وبعض الانشطة الانتاجية قطاع شبه حكومي يتألف من حوالي ٢٠ من الهيئات القومية وشركات القطاع العام . وتعمل هذه الهيئات في الزراعة والتسويق والتصنيع ونتاج الطاقة الكهربائية ، والنقل والمواصلات والاسكان والمياه والمجارى والخدمات الاخرى .

جيم - العملة

٩ - العملة القانونية لليبيريا هي دولار الولايات المتحدة ، وتصدر قطع عملة ليبيرية لما قيمته دولار أو لفئات أقل .

دال - العوامل المؤثرة على التنمية

العوامل الهيكلية

١٠ - كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيريا متواضعة نسبيا . ويواجه الاقتصاد العوائق نفسها التي يواجهها كثير من البلدان النامية : قاعدة انتاج تقتصر على عدد قليل من السلع التصديرية ، هي في حالة ليبيريا خام الحديد والمطاط والماس والخشب ؛ وسوق داخلية محدودة نظرا لقلّة عدد السكان ، ومعاملة نسبة تتراوح بين ٦٠ و ٧٠ في المائة منهم العيش على المحاصيل الكافية ؛ وضعف انتاجية الزراعة وقلّة العمل والموظفين المهرة ؛ والافتقار الى الهياكل الاساسية التقنية والاجتماعية ؛ وشدة الاعتماد على الواردات وخاصة منتجات البترول .

المشاكل الاقتصادية

١١ - تردى مناخ الاستثمار في اعقاب ثورة نيسان / ابريل ١٩٨٠ ، وحدث هروب ملحوظ لرؤوس الاموال . وقد ساهمت قوة الدولار خلال السنتين الاخيرتين ، وارتفاع مستوى سعر الفائدة في

الولايات المتحدة في زيادة تحويل رؤوس الاموال بحثا عن أسواق أكثر ربحا . ونظرا لأن دولار الولايات المتحدة هو العملة القانونية في ليبيريا ، فانه لا يمكن التحكم في عمليات تحويل رأس المال الى الخارج بل ويصعب قياس حجمها .

١٢ - ولا شك أن من مزايا الانفتاح الاقتصادي في ليبيريا واستخدام دولار الولايات المتحدة كعملة قومية ضمان بعض الاستقرار في العملة . ومن جهة اخرى ، يقيد استخدام دولار الولايات المتحدة بصورة خطيرة قدرة البلد على خلق النقود .

١٣ - وقد أدى انخفاض حجم خام الحديد المصدر منذ عام ١٩٧٥ وتدهور الأسعار العالمية الى خسائر مالية لحقت بالمنتجين مما خفض دخل الحكومة من العوائد واقتسام الارباح . ويوجد فضلا عن ذلك دين عام باهظ نتيجة للانفاق الرأسمالي للحكومات السابقة . وقد كان الهدف من زيادة مرتبات موظفي الحكومة ذوى الاجور المنخفضة والعسكريين زيادة ملموسة في أعقاب الثورة تصحيح بعض أوجه التفاوت الحاد في الدخل . غير أن هذه الزيادة ساهمت في حدوث عجز شديد فسي الميزانية المتكررة .

١٤ - ونظرا لعدم وجود فائض في العائدات المحلية ، فانه لا يمكن تمويل برنامج التنمية الأ من قروض خارجية أو منح . والمساعدة مطلوبة لا لانشاء هياكل اساسية جديدة فحسب وانما أيضا لصيانة المرافق القائمة واستكمال المشاريع الجارية المتعلقة بالهياكل الاساسية . وبدون هذه المساعدة قد تفقد نهائيا بعض الاستثمارات التي بدأت بالفعل .

عوامل الادارة

١٥ - يجب عند تنفيذ البرنامج الانمائي ، ايلاء الاعتبار الواجب لموارد القوى البشرية والمهارات المناسبة في ادارة عملية التنمية .

١٦ - وقد تبين من المناقشات التي اجرتها البعثة مع المسؤولين في الحكومة والمستشارين المهنيين ان هناك مجال لتحسن كبير في الاداء الادارى على جميع مستويات الادارة . ويبدو والضعف ملحوظ بصورة خاصة في مجالات نظام السلع الزراعية ، والادارة العامة على المستويين القومي والمحلي ، وفي الهيئات العامة المسؤولة عن أنشطة الهياكل الاساسية مثل القوى الكهربائية والموانئ والنقل والمياه الخ .

١٧ - وتفتقر البلد في الوقت الحالي ، الى بعض العناصر المؤسسية لتنمية المهارات الادارية والانشطة الاشرافية اللازمة لتحسين اداء الهيئات في مختلف القطاعات . وتعتبر المرافق الموجودة بالفعل غير ملائمة من حيث النوع والكم والمنهج لرفع مستوى مهارات وكفاءة المديرين خاصة في هيئات القطاع العام (انظر الفقرتين ١٦٢ ، ١٦٣ أدناه) .

ثالثا - الاقتصاد والمالية

١٨ - تعاني ليبيا في الوقت الحاضر مشقة صعب اقتصادية ومالية خطيرة نتج العديد منها من احداث خارجية بعيدا عن سيطرة الحكومة . وتنعكس صورة للحالة في كل وجه من اوجه الاقتصاد : نمو اقتصادى سالب ، مع انخفاض مقداره ٤ر٤ في المائة في اجمالي الناتج المحلي النقدي في عام ١٩٨٠ ومزيد من التدهور في عام ١٩٨١ ؛ حالات عجز كبير في ميزانية الحكومة المركزية وميزان المدفوعات ؛ ونقص شديد في العملة الاجنبية .

الف - النمو الاقتصادي

- ١٩ - يعتمد نمو الاقتصاد الليبي الى حد بعيد على الاستثمارات الاجنبية اساسا في انشطة التعدين ، ونتاج المطاط ، والزراعة والغابات ، الموجهة للتصدير .
- ٢٠ - ونتيجة لانخفاض الطلب في السوق العالمي على خام الحديد وعلى المطاط تقلصت الايرادات بسفي السنين وتوقفت تقريبا الاستثمارات الجديدة في هذين القطاعين . وقد بدأ اصحاب امتياز خام الحديد في ليبيا حملة لخفض التكاليف . وقد وضعت سياسات لخفض عدد الموظفين وكشوف المرتبات وسئلت الحكومة المساعدة في امتصاص الخسائر الاضافية باعفاء اصحاب الامتياز من دفع الربح .
- ٢١ - يوضح الجدول ١ تطور الناتج الاجمالي المحلي النقدي في السنوات الاخيرة على اساس اسعار (١٩٧١) الثابتة .

الجدول ١ - النمو السنوى للناتج الاجمالي
المحلي النقدي على اساس
اسعار (١٩٧١) الثابتة

النمو السنوى (بالنسبة المئوية)					القطاع
١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	اسعار (١٩٧١) الثابتة
					القطاع الموجه للتصدير
٤٣	٥٧	٢٧	٩٩-	١٦-	الزراعة
٣٥	٤٨	٩١	٠٧-	١٠٤	المطاط
(٤٠)	(٧٨-)	(٥٢-)	(٧٢-)	(٢٥)	الغابات
(١٣-)	(٩٩)	(٢٩٣)	(-)	(٣٧٢)	انشطة اخرى
(٨٩)	(١٤٩)	(٥٤)	(١٠٠)	(٥٨)	التعدين واستغلال المحاجر
٤٨	٦٢	١١-	١٣٠-	٦٧-	خام الحديد
(٥١)	(٦٧)	(١٦-)	(١٣٧-)	(٥٨-)	انشطة اخرى
(-)	(٢٠-)	(٨٧)	(٢٢)	(٢٣٧-)	القطاع الموجه للدخل
١٠٦-	٥٦	٤٩	٥٩	٩٢	الصناعة التحويلية
(*)	(٧٥)	(٥١)	(٤٣)	(٢١٢)	البناء
(*)	(١٣٦)	(١٤٦)	(١٨٥)	(٢٥٥)	الخدمات الحكومية
(*)	(٧٣)	(٥١)	(١٣٢)	(٦٢)	خدمات اخرى
(*)	(٣٣)	(٣٢)	(٤٠)	(٥٤)	مجموع الناتج المحلي الاجمالي وفقا لمعامل التكلفة فسي عام ١٩٧١
٤٤-	٥٦	٤٠	٠٨-	٤٠	

المصدر : وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية ، ليبيا .

باء - ميزان المدفوعات للفترة ١٩٧٨-١٩٨٠
وايرادات التصدير

١ - ميزان المدفوعات

٢٢ - الأرقام التفصيلية لميزان مدفوعات ليبيا غير متوفرة . وتؤدي الطبيعة المفتوحة للاقتصاد ، واستعمال دولار الولايات المتحدة بعملة سائفة للتبادل ، وعدم وجود رقابة على تحويل العملة ، ومشكلة عدم تسجيل التجارة الخارجية مع البلدان المجاورة إلى الصعوبة البالغة في جمع احصاءات مفصلة عن ميزان المدفوعات . ومع ذلك ، فقد قدمت الحكومة تقديرات لبعض البنود الرئيسية عن السنوات ١٩٧٨ إلى ١٩٨٠ . وهذه التقديرات معروضة في الجدول ٢ .

الجدول ٢ - ملخص ميزان المدفوعات ، لبيريا ، ١٩٧٨-١٩٨٠
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

(أ) ١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	
٦١٣٥	٥٥٣٦	٥٠٠٠	تصدير السلع والخدمات
٦١٤٠ -	٥٨٧٤ -	٥٤٨٦ -	واردات السلع والخدمات
٨٣٧ -	٨٧٧ -	٩٥٩ -	مدفوعات عوامل الانتاج (ب)
٣٢٠ -	٣٥٠ -	٣٢٥ -	تحويلات العمال
٢٣٩ -	١٣٧ -	١٠٨ -	مدفوعات الفوائد ، القطاع العام
٢٥٠	٢٣٠	١٦٠	التحويلات ، القطاع العام
<u>١٠٧</u>	<u>١١٧</u>	<u>١٣٦</u>	الايراد البحري
١٠٤٤ -	١٣٥٥ -	١٥٨٢ -	الرصيد الحالي التمويل :
٨٨٩	١١٤٣	٢٧٣	اقتراضات القطاع العام
٦٤٢	٤٨١	٢٢٧	التغير الصافي (ج) في النقد الاجنبي
٤٨٧ -	٢٦٩ -	١٠٨٢	بنود غير محددة

المصدر : وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية ، لبيريا .

(أ) اولي

(ب) هذه البيانات ، لكونها مبنية على مؤشرات غير مباشرة وجزئية ، يعتقد انها قد قدرت

دون المستوى المتوقع .

(ج) نقص .

٢ - إيرادات التصدير

٢٣ - كان للركود الاقتصادي في البلد ان المتقدمة النمو أثر سيء على إيرادات التصدير . وقد تأثرت سلع خام الحديد ، والمطاط ، والماس ، التي تشكل ثلاثة ارباع إيرادات ليبيريا من العملات الأجنبية ، بالطلب المنخفض عليها بدرجة كبيرة . وكانت اسعار محصولي ليبيريا النقديين ، وهما البن والكافو ، أقل بدرجة كبيرة في عام ١٩٨٠ منها في السنوات الثلاث السابقة ، بينما ادى التضخم العالمي الى زيادة تكاليف الواردات الضرورية في السنوات الاخيرة . وكنتيجة للتحركات غير المواثبة في الاسعار بالنسبة لكل من الواردات والصادرات تدهورت معدلات التبادل التجاري للبلد بنسبة تقرب من ٢٠ في المائة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ . وتشير التقديرات الى انه كان هناك مزيد من التدهور في عام ١٩٨١ .

٢٤ - ويوضح الجدول التالي تطور معدلات التبادل التجاري من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٠ :

الجدول ٣ - الارقام القياسية لاسعار
الصادرات والواردات فسي
الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠

البنود	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الصادرات	١٠٠	١٠٣ر٤	١١٩ر٧	١٠٨ر١	١٢٠ر٢	١٣٣ر٨
الواردات	١٠٠	٩٥ر٩	١١٧ر٨	١٢١ر٤	١٣٩ر٥	١٦٣ر٠
معدلات التبادل التجاري	١٠٠	١٠٧ر٨	١٠١ر٦	٨٩ر٠	٨٦ر٢	٨٢ر١

المصدر : وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية ، ليبيريا .

٢٥ - فيما يختص بانخفاض الإيرادات من كريات خام الحديد المصدرة في عام ١٩٨٠ بالمقارنة بعام ١٩٧٩ ، تقوم الحكومة باعداد البيانات اللازمة للنشر في طلب تمويض في اطار مشروع تثبيت إيرادات التصدير التابع للاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

جيم - الدين العام الخارجي

٢٦ - تواجه ليبريا مشاكل مالية قاسية تعزيبها الحكومة الى حد كبير الى سياسات الحكومة السابقة لها . فعندما تولت الحكومة الحالية السلطة في نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، كان اجمالي الدين العام الخارجي المتعاقد عليه قد بلغ ٧٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، انفق منه فعلا ٤٦٣ مليون دولار . فكان لزاما على الحكومة ان تقوم بمزيد من الاقتراض لصالح القطاع العام ولكن بمعدل منخفض بدرجة كبيرة . وعلاوة على ذلك ، تقوم الحكومة بالاجتماع مع الدائنين لتنفيذ اعادة جدولة مدفوعات خدمة الدين على النحو الذي اتفق عليه . وحتي مع ذلك ، تم دفع مبلغ مقداره ٥٠ مليوناً من الدولارات في عام ١٩٨١ لتغطية مصاريف الفائدة والدين الرئيسي ، ويحل موعد دفع مبلغ آخر مقداره ٧٤ مليوناً من الدولارات في عام ١٩٨٢ . وما لم يتم الاتفاق على ترتيبات اعادة جدولة اخرى فسيتعين على الحكومة الوفاء باقساط الدين الخارجي التي يتجاوز مجموعها ٤٠٠ مليون دولار في السنوات الخمس القادمة .

دال - الميزانية

٢٧ - في السنة المالية ١٩٨٠/١٩٨١ فاق الانفاق المتكرر ايرادات الحكومة من الضرائب وغيرها بمبلغ ٢٠ مليوناً من الدولارات . وفي السنة المالية الحالية من المتوقع ان تفوق النفقات المتكررة الايرادات بمبلغ ٣٥ مليوناً من الدولارات . ويجرى تغطية عجز الميزانية المتكرر لسنة ١٩٨٢/١٩٨١ بواسطة المنح . ويوضح الجدول ٤ المركز الشامل لميزانية الحكومة المركزية في ١٩٨٠/١٩٨١ و ١٩٨٢/١٩٨١ .

الجدول ٤ - عمليات الحكومة المركزية، ١٩٨٠/١٩٨١ و ١٩٨١/١٩٨٢
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٢/١٩٨١ (مقدرة)	١٩٨١/١٩٨٠	
<u>٢٦٦٢</u>	<u>٢٤٢٤</u>	الايادات والمنح
٢٣٠٢	٢١٧٩	الايادات
(١٩٨٢)	(١٩١٧)	من الضريبة
(٣٢٠)	(٢٦٢)	من غير الضريبة
٣٦٠	٢٤٥	المنح
<u>٣٥١٤</u>	<u>٣٥٢٩</u>	الانفاق الكلي
٢٦٥٤	٢٣٧١	الانفاق المتكرر
(١٣٣٠)	(١٣٨٢)	الاجور والمرتبات
(٤٣٤)	(٢٠٨)	الدين والفوائد
(٦٧٠)	(٧٨١)	بنود اخرى
٨٦٠	١١٥٨	التنمية
(٠٠٠)	(١٦٠)	التحويلات الى الشركات العامة
<u>٨٥٢ -</u>	<u>١١٠٥ -</u>	العجز الشامل

المصدر : حكومة ليبيريا .

٢٨ - قدر العجز الشامل في الميزانية لسنة ١٩٨٢/١٩٨١ بمبلغ ٨٥٢ مليون من الدولارات . ومع ذلك ، ففي وقت زيارة البعثة ، اشارت تقديرات الحكومة الى انه من المتوقع ان تقل الايرادات لسنة ١٩٨٢/١٩٨١ عن المبالغ المتنبأ بها وان تزيد النفقات عن المبالغ المتنبأ بها وان يبلغ عجز الميزانية الكلي للسنة حوالي ٩٤ مليوناً من الدولارات .

.../...

٤١٥ - مركز السيولة

٢٩ - يواجه بنك ليبيا الوطني صعوبات بالغة في الوفاء بالتزاماته من العملات الأجنبية . واهم العوامل المسببة لأزمة السيولة هي السحب المضخم لودائع القطاع الخاص ، وهروب رأس المال من البلد ، وحركة الاموال الى اسواق اخرى اكثر ربحا خارج ليبيا ويرجع ذلك بدرجة كبيرة الى اشتداد قوة ولايات الولايات المتحدة . وكان أحد العوامل المسببة الاخرى هو العبء المالي الذي وقع على كاهل بنك ليبيا الوطني بسبب تقديمه الدعم لأحد البنوك التجارية المنهارة . وقد تأثر مركز السيولة سلبيا الى حد أبعد من ذلك بزيادة اسعار الواردات ، وخاصة من النفط الخام وبمعدلات الفائدة الاعلى . وتحاول الحكومة الحد من التجائها الى الجهاز المصرفي الداخلي ولكن لم يكن هناك مفر من القيام ببعض الاقتراض لتمكين الحكومة من العمل .

٣٠ - ويوضح الجدول ٥ تطور مركز الارصدة الخارجية في السنوات الاخيرة .

الجدول ٥ - الارصدة الخارجية لبنك ليبيا الوطني
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦
١٣٣٣	٤٠	٥٥٠	١٨٠	٢٧٣	١٧٢
١٢٣١-	٧٥٩-	٦٧٤-	٥٠-	٠٩-	٣٦-
١٠٩٨-	٧١٩-	١٢٤-	١٣٠	٢٦٤	١٣٦

المصدر : وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية ، ليبيا .

واو - القوة العاملة والعمالة

٣١ - لحالة القوى العاملة في ليبيا بعض السمات الخطيرة . ففي الوقت الذي يوجد فيه نقص ملحوظ في الايدي العاملة الريفية في مواسم ذروة العمل الزراعي ، هناك بطالة مرتفعة جدا وخاصة في المناطق الحضرية .

٣٢ - وقد رعى الايدي العاملة في عام ١٩٨٠ في حدود ٧٨٠٠٠٠ . وبلغت العمالة الكلية ٦٧٣٠٠٠ ، وكانت المصادر الرئيسية للعمالة هي الزراعة المحيشية ٤٨٢٠٠٠ ، والزراعة التجارية

٥٢٠٠٠ ، والتعديدين ٢٠٠٠٠ ، والخدمات الحكومية ٣٢٠٠٠ . وهكذا قد تكون البطالة قد بلغت ١٠٧٠٠٠ ، أي ١٤ في المائة تقريبا من القوة العاملة بدون أخذ العمالة الناقصة فسي الحسابان .

٣٣ - وتدعو زيادة البطالة الحضرية في ليبيا الى القلق . ففي عام ١٩٧٩ دلت التقديرات على ان البطالة في مونروفييا تبلغ ٣٩ في المائة . ومع زيادة السكان سنويا بنسبة ٨ في المائة في العاصمة ، والخفض الكبير في نفقات القطاع الخاص في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، وانشاء اية وظائف جديدة بالكاد ، تشير التقديرات الى ان البطالة في مونروفييا قد تكون قد وصلت الآن الى ٥٠ في المائة .

٣٤ - وتساهم الفروق في الدخل النقدي بين الانشطة الزراعية وغير الزراعية (الحضرية اساسا) في تنشيط الهجرة الى المناطق الحضرية . ففي عام ١٩٧٧ كان المرتب الشهري الاجمالي في الزراعة التجارية حوالي ٥١ دولارا ؛ بينما بلغ في القطاع الخاص غير الزراعي ١٧٧ دولارا ، وفي قطاع الحكومة ٢٣٢ دولارا . وقد عملت الزيادات في مرتبات الموظفين المدنيين ذوي المرتبات المنخفضة في عام ١٩٨٠ على تكثيف الضغط على العمالة في القطاع العام . وقد سببت الزيادات ايضا بعض حالات عدم التوازن بين شتى فئات الموظفين ، وربما تؤدي الى مطالبات بتسويات تتضمن مزيدا من رفع المرتبات .

٣٥ - ومن اخطر القيود التي تواجه اعادة التشييد ، والتمجير ، والتنمية في ليبيا ، هو نقص القوى العاملة المحلية التي تمتلك المهارات اللازمة على كل المستويات في الصناعة التحويلية والتشييد ومهن الخدمات .

زاي - التدابير العلاجية التي اتخذتها الحكومة

٣٦ - اتخذت الحكومة عددا من التدابير الضريبية والمالية التي تستهدف تحقيق توازن في ميزانيتها المتكررة . ففي سياق اتفاق احتياطي عقد مع صندوق النقد الدولي شرعت الحكومة في تنفيذ عدد من التدابير التي تستهدف زيادة ايرادات الضرائب والحد من النفقات . وهكذا زيدت ضرائب الدخل وضرائب الانتاج وفرض رسم اضافي على الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية ، وألغيت امتيازات ضريبية معينة . وبفضل مثل هذه التدابير وتحسين طرق تحصيل الضرائب تتوقع الحكومة زيادة ايرادات الضرائب بمقدار ٤٨ مليون من الدولارات او حوالي ٢١ في المائة من الايرادات المتكرر .

٣٧ - وتتخذ الحكومة ايضا عددا من التدابير التي تستهدف الحد من النفقات . فقد سمحت بزيادة اسعار الارز المسوق في ليبيا بالغاء الدعم الحكومي . وهناك تجميد للعمالة الحكومية كما فرض حد على زيادة المرتبات . ويخضع سفر المسؤولين الحكوميين للخارج الى مراقبة اشد كما يجري الحد من نفقات السفر المحلي الخاصة بهم .

- ٣٨ - وبالإضافة الى ذلك ، سوف تحدد التحويلات للشركات العامة بما لا يزيد عن ١ ملياري دولار ويتضمن ذلك تقليص عمليات المشاريع التجارية المسببة للخسارة .
- ٣٩ - وتعكس مثل هذه التدابير صورة الالتزام الحكومة بضبط أشد تدقيقا للميزانية . وعلاوة على ذلك ، فالجهود تبذل لطمأنة المستثمرين الاجانب . وبدعم نشط من الحكومة نجحت الشركة الوطنية لخاص الحد يد في الحصول على قرض لاعادة تنزيم عملياتها وتنميتها .
- ٤٠ - ولتصحيح حالات عدم التوازن في الايدى العاملة بين الريف والحضر تتوى الحكومة انشاء مكاتب توظيف يزود فيها طالبو العمل بمعلومات عن الوظائف المتاحة . ويعد تشجيع المشاريع التجارية الصغيرة القائمة على كثافة اليد العاملة مجالا آخر يمكن للحكومة عن طريقه التخفيف من البطالة الحضرية .
- ٤١ - ويتمثل الاتجاه الرئيسي لاسراتيجية الحكومة المتعلقة بتطوير القوى العاملة في انشاء المجلس الوطني للتعليم والتدريب المهنيين والتقنيين . والمجلس هو هيئة ثلاثية عالية المستوى تتكون من ممثلين عن الحكومة ، واصحاب الاعمال ، والعمال . وهدفه هو تنزيم وتنسيق تطوير متوازن للتدريب المهني والتوسع فيه .
- ٤٢ - استجابة للحاجة الى وجود جهد منسق لتحقيق تسهيلات وامكانيات التدريب المثلى داخل المشاريع التجارية العامة والخاصة ، وضمت خطة وطنية شاملة لتدريب الطلاب الحرفيين .

رابعاً - برنامج الاستثمارات العامة للفترة ١٩٨٢/١٩٨١ -

١٩٨٥/١٩٨٤

- ٤٣ - بالرغم من خطورة الحالة المالية ، فقد شرعت الحكومة في برنامج للاستثمارات العامة مدته أربع سنوات يغطي الفترة ١٩٨٢/١٩٨١ - ١٩٨٥/١٩٨٤ (أ) . وهذا البرنامج ضروري للحفاظ على الطاقة القائمة للهياكل الأساسية وإيجاد قدرة على التنمية مستقبلاً . ويشكل برنامج الاستثمارات العامة أحد العناصر الهامة في الخطة الانمائية القومية الثانية التي يجرى اكتمالها في الوقت الحاضر .
- ٤٤ - وتبلغ قيمة برنامج السنوات الأربع للاستثمارات ٦١٤ مليون دولار بأسعار عام ١٩٨٠ أو ٧٦٨ مليون دولار بالأسعار الجارية (بافتراض تضخم سنوي نسبته ٨ في المائة) .
- ٤٥ - وتمثل المشاريع الجارية ٤٨ في المائة من برنامج السنوات الأربع للاستثمارات وتمثل المشاريع الجديدة ٥٢ في المائة .
- ٤٦ - ويبين الجدول التالي توزيع المشاريع حسب القطاعات وتصنيفها على أساس مشاريع "جارية" و "جديدة" .

(أ) يمكن الحصول على نسخ من برنامج الاستثمارات العامة من مكتب الأمم المتحدة للمسائل السياسية الخاصة أو من حكومة ليبيريا .

الجدول ٦ - برنامج الاستثمارات العامة (١٩٨١/١٩٨٢ -
(١٩٨٤/١٩٨٥)

مصنف حسب المشاريع الجارية والمشاريع الجديدة
(بعد ولايات الولايات المتعددة بأسعار عام ١٩٨٠)

المجموع	المشاريع الجديدة	المشاريع الجارية	القطاع
٢٠٣ ١٩٦	٥٥ ٨٨٠	١٤٧ ٣١٦	الزراعة والتنمية الريفية
١٣ ٣٣٠	٦ ٦٥٠	٦ ٦٨٠	الصناعة
٣٨ ١٢٠	١١ ١٢٠	٢٧ ٠٠٠	الكهرباء
٣٣ ٣٧٧	١٨ ٦٨٧	١٤ ٦٩٠	المياه والمجاري
٦ ٠٨٥	-	٦ ٠٨٥	الاسكان
١٠٣ ٠٨٩	٨٩ ١٤٩	١٣ ٩٤٠	الطرق
١٨ ٢٩٠	١٨ ٢٩٠	-	التنمية الحضرية
٤٨ ٠٠٠	٤٨ ٠٠٠	-	الموانئ
١ ٤٨٢	١ ٤٨٢	-	النقل الجوي
٢٠ ٤١٢	٢٠ ٤١٢	-	الاتصالات
٩٤ ٥٥٩	٢٣ ٩٩٨	٧٠ ٥٦١	التعليم والتدريب
٣٣ ٩٣٢	٢٤ ١٤٠	٩ ٧٩٢	الصحة والرعاية الاجتماعية
٦١٣ ٨٧٢	٣١٧ ٨٠٨	٢٩٦ ٠٦٤	المجموع
١٠٠٠	٥١٨	٤٨٢	النسبة المئوية

المصدر : حكومة ليبيريا ، برنامج الاستثمارات العامة للفترة ١٩٨١/١٩٨٢ - ١٩٨٤ /
٠ ١٩٨٥

- ٤٧ - وهولي برنامج الاستثمارات العامة احتياطاً لئبيرا لتنمية الهياكل الأساسية اللازمة للقطاعات الانتاجية ، وبالدرجة الأولى للزراعة والحراجة اللتين تمثلان ٣٥ في المائة من المجموع . وتمثل الهياكل الأساسية العمرانية جانباً أكبر من ذلك - أي ٤٤ في المائة - نظراً لضرورة اذمان وصيانة بعض المرافق الأساسية . وتمثل الصحة والتعليم والرعاية نسبة أخرى قدرها ٢١ في المائة .
- ٤٨ - وقد ظامت الحكومة ، عند اختيار المشاريع الانفرادية وتعدد البرامج القطاعية ، بتحليل القدرة الاستيعابية لكل قطاع بل ، وفي بعض الحالات ، بادخال عناصر مؤسسية وتدريبية جديدة .

خامساً - ملخص لبرنامج المساعدة الموضوعي

- ٤٩ - يعترض سبيل تنفيذ برنامج الاستثمارات العامة عائق شديد هو الافتقار التام الى موارد للميزانية . ففي الفترة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٠ ، تعرضت الميزانية العامة لعلاات عجز متزايدة بصورة حادة . ومن ثم بدأت الحكومة في تولي الادارة من وضع يكتنفه اختلال مالي خطير ومثقل بمعبء جسيم من الديون الخارجية . ومع ذلك فان تنفيذ البرنامج جارحاليا بالفعل . وقد تم تحديد المانحين من أجل المساعدة في تمويل بعض المشاريع كما أن هناك مشاريع عديدة أخرى قيد البحث .
- ٥٠ - وقد بحثت البعثة ، بالتشاور مع الحكومة ، عدداً من المشاريع والبرامج التي تهدف الى اعادة بناء الاقتصاد الليبري وانعاشه ودعمه والى تعزيز تنميته . كما تناقش أدناه الاحتياجات التمويلية لهذه المشاريع المصنفة على أساس " مشاريع جارية " و " مشاريع جديدة " .

المشاريع الجارية

- ٥١ - تم تأمين مشاركة المانحين الأجانب في معظم المشاريع الجارية للاستثمارات العامة . والمشكلة القائمة الآن هي ضرورة الحصول على أموال للدواء بالمساهمة الليبرية المتبادلة . وهذه الأموال ضرورية لانجاز المشاريع الجارية ولصيانة الهياكل الأساسية العمرانية ؛ ويتقدر المبلغ الاجمالي المطلوب بنحو ١٤٠ مليون دولار للفترة (١٩٨١/١٩٨٢ - ١٩٨٤/١٩٨٥) (١١٠ ملايين دولار بأسعار عام ١٩٨٠ الثابتة) .
- ٥٢ - وتمثل الزراعة والتنمية الريفية نحو ٣٧ في المائة من القيمة الاجمالية للمساهمة الليبرية المتبادلة في المشاريع الجارية ويمثل برنامج الطرق نسبة أخرى قدرها ١٤ في المائة . ففي القطاع الزراعي ، تتطلب مشاريع التنمية الريفية المتكاملة في مثاليحات لوفنا وبنونج ونيمبا نحو ٢٠ مليون دولار بالأسعار الجارية (أي ١٦ مليون دولار بأسعار عام ١٩٨٠ الثابتة) وتتطلب مشاريع التنويع الزراعي - زيت النخيل والذآاا والبنا - مبلغاً آخر قدره ٣٣ مليون دولار أخرى (أي ٢٨ مليون دولار بالأسعار الثابتة) .

٥٣ - وعدم وجود موارد داخلية في الميزانية ومن التناج الأجنبي يحول دون امكانية قيام الحكومة بتقديم أى مساهمة ملموسة في تمويل مشاريع الانعاش والتنمية في البلد . وحتى المشاريع الجارية التي يذطلع بها بفضل الدعم الاجنبي مهددة بالتوقف نظرا لحجز ليبيريا عن توفير الأموال المتابلة . ويمكن أن تصاب الهياكل الأساسية القائمة ، مثل الطرق ومرافق الموانئ والاتصالات بالضعف أو بالتعطيل الدائم بسبب نقص الصيانة . ولو تسنى للمانحين التعمد في هذا الشكل الحرج السدى تجتازه التنمية في ليبيريا ، بالوفاء بالتكاليف المتابلة لبعض المشاريع التي يمولونها على الأقل لسكان ذلك أمرا مفيدا للغاية . مما يجعل في الامكان انجاز ما يربو على ٥٠ في المائة من برنامج الاستثمارات العامة .

المشاريع الجديدة

٥٤ - تشاورت البعثة مع الحكومة بشأن ما ترفب في تنمينه في البرنامج الذى ستوصي به البعثة من المشاريع والبرامج ذات الأولوية الواردة في برنامج الاستثمارات العامة . ويبلغ مجموع الأموال المطلوبة نحو ١٦٢ مليون دولار بأسعار عام ١٩٨٠ أو ٢٠٤ ملايين دولار بالأسعار الجارية ، مع احتساب معدل تضخم سنوى قدره ٨ في المائة .

٥٥ - وعند وضع القائمة ، روعيت المعايير التالية في اختيار المشاريع :

(أ) الضرورة الملحة لتجنب زيادة تدوير الهياكل الأساسية الحضرية والاجتماعية ؛

(ب) الأولوية التي تمنحها الحكومة لكل قطاع على حدة ؛

(ج) الفعالية في حفز التنمية على الأجلين القصير والمتوسط ؛

(د) احتمال الحصول على تمويل من مانحي الممنونات الثنائية والدولية .

٥٦ - وقد صنفت المشاريع تحت عناوين هما : " إعادة البناء والانعاش والدعم " و " التنمية على الأجلين القصير والمتوسط " ، حيث تستأثر كل فئة بنصف المجموع تقريبا .

٥٧ - وفي خلال المناقشات ، اقترحت البعثة عددا من المشاريع في مختلف القطاعات تهدف الى تصحيح أوجه قصور معينة في المؤسسات القائمة وتوفير الدعم التقني والادارى للبرنامج . وتستلزم هذه المشاريع نحو ١٨٦ من ملايين الدولارات .

٥٨ - والجدول التالي يبين التوزيع القطاعي للاحتياجات التمويلية اللازمة للمشاريع الجديدة والاضافية .

الجدول ٧ - موجز قطاعي للتمويل المطلوب للمشاريع الجديدة (أ)

(بالآلاف لولايات المتعددة بأسعار عام ١٩٨٠)

المجموع	التنمية على الأجلين التصير والمتوسط	إعادة الهنء والانعاش والدعم	القطاع
٢٣٧٤٦	٢١١٨٨	٢٥٥٨	الزراعة والتنمية الريفية
٤٢٧٧	٢٦٢٨	١٦٤٩	التعدين والجيولوجيا
٥٠٠	٥٠٠	-	الصناعة
٩٣٠٠	٩٠٠٠	٣٠٠	الكهرباء
٢٦٣٦	-	٢٦٣٦	المياه والمجاري
١٢٠٠	١٢٠٠	-	الاسكان
٧٠٠٢٧	٢٧٠٢٧	٤٣٠٠٠	الطرق
١٨٠٠	-	١٨٠٠	التنمية الحضرية
٢٨٠٠٠	-	٢٨٠٠٠	الموانئ
١٤٨٢	٨١٢	٦٧٠	النقل الجوي
٨٠٠٦	٣٠٠٦	٥٠٠٠	الاتصالات
٥٩٠٠	٥٩٠٠	-	التعليم والتدريب
			الصحة والرعاية
٢٠٥٠٠	١٨٥٠٠	٢٠٠٠	الاجتماعية
٣٤٠٠	-	٣٤٠٠	الادارة
١٨٠٧٧٤	٨٩٧٦١	٩١٠١٣	المجموع بأسعار عام ١٩٨٠
٢٢٧٠٠٠	١١٣٠٠٠	١١٤٠٠٠	المجموع بالأسعار الجارية (مسح احتساب معدل تضخم سنوي قدره ٨ في المائة)

(أ) تتضمن مشاريع من برنامج الاستثمارات العامة ومشاريع اضافية حددتها البعثة بالتشاور مع الحكومة .

سادسا - الاحتياجات القطاعية

٥٩ - ترد في الاجزاء التالية من التقرير معلومات مفصلة عن احتياجات ليبيريا في مختلف قطاعات الاقتصاد . وينبغي التأكيد على أن المبالغ المطلوبة لكل قطاع لا تعكس بالضرورة الوزن المحدد لها في برنامج الاستثمار العام ، بل تعكس الأولويات فيما بين المشاريع والبرامج التي لم تمول بعد . بيد أنه في البرنامجين كليهما قد وضع وزن كبير على المشاريع المتصلة بالزراعة والتنمية الريفية والطرق والمرافئ .

٦٠ - وعلى مستوى المشروع ، فان جميع المبالغ محسوبة بأسعار سنة ١٩٨٠ .

ألف - الزراعة والتنمية الريفية

٦١ - تشكل الزراعة الدعامة الاساسية لحوالي ثلثي سكان ليبيريا . ويشمل الجزء الأعظم من سكان الريف في الزراعة المعيشية للأرز والنيهوت والقليل من الخضروات باستخدام الطرق البدائية ويحصلون على غلة منخفضة . والمحصول الرئيسي هو الارز الذي يزرع في الاراضي المرتفعة بنظام الزراعة المتنقلة . والدخل القومي للفرد من سكان الريف من بين أدنى الدخول في افريقيا . ويقدر طبقا لبعض التقديرات الحكومية أن نسبة كبيرة من اولئك المشتغلين بالزراعة المعيشية يحصلون على دخول اقل من ١٠٠ دولار في السنة .

٦٢ - ومنذ سنة ١٩٧٥ ازداد ثمن فاتورة الواردات من الاغذية بمعدل يبعث على الانزعاج . فقد بلغت الواردات من الأرز في سنة ١٩٨١ حوالي ١٠٠ . . . طن او ما يزيد على ثلاثة اضعاف الكمية المستوردة في سنة ١٩٧٥ . وتعكس الواردات المتزايدة ركود الانتاج . ففي سنة ١٩٨٠ بلغ انتاج الارز ٢٤٤ . . . طن ، أي ١٥ . . . طن اقل عما كان عليه في سنة ١٩٧٩ و ٢٠ . . . طن اقل مما كان عليه في سنة ١٩٧٨ .

٦٣ - ومن ناحية اخرى شهد قطاع التصدير الزراعي نموا يبلغ حوالي ٤ في المائة في السنة في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠ . وترمي سياسة الحكومة الي تحسين مستوى معيشة السكان العاملين بالزراعة عن طريق تنويع الانتاج الزراعي ، وزيادته من أجل الاستهلاك المحلي والتصدير . وقد ثبت ان النمط المختلط للزراعة ، اي الأرز وأشجار المحاصيل ، استراتيجية ناجحة ، ويجرى تطبيقه في ثلاثة مشاريع تنمية ريفية متكاملة .

٦٤ - وفيما يتعلق بانتاج الارز سوف يتم التركيز على انتاج أرز المستنقعات نظرا لأن المردود قد يبلغ ضعفين أو ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه من الارز المزروع في المناطق المرتفعة والذي يبلغ حاليا من ٨٠ الى ٩٠ في المائة من الانتاج . ويكتسب المردود المتزايد أهمية خاصة في سياق نقص اليد العاملة المحلية الملحوظ . بيد أن وجود داء منشقات الجسم في بعض مناطق المستنقعات سوف يستلزم عناية خاصة .

٦٥ - ومحاصيل النقد الرئيسية هي المطاط والخشب والبن والكاكاو وزيت النخيل . ويبلغ إنتاج المطاط السنوي حالياً ٨٠ . . . طن (وهذا انخفاض عما كان عليه الانتاج في اواسط السبعينات الذي بلغ ٨٥ . . . طن) ينتج ٧٠ في المائة منه بامتيازات اجنبية ، وينتج المزارعون الليبريون ٣٠ في المائة . وبلغت صادرات البن والكاكاو ١٠ . . . طن و ٣٤٠٠ طن على التوالي في الفترة ١٩٨٠ / ١٩٨١ . والأرز والمنيهوت هما المحصولان الرئيسيان لصاحب الحيازات الصغيرة التقليديين . ويبلغ الانتاج السنوي ٢٤٤ . . . طن من الأرز ، و ١٥٥ . . . طن من المنيهوت . ويتميز القطاع التقليدي بالضعف المؤسسي ومستوى منخفض من التعليم والتدريب والمهارات مما يترتب عليه انتاج محصولي متدني في المزارع . وباستثناء مشاريع التنمية الزراعية الجارية المرتبطة بالمناطق فان استفادة المزارعين من رأس المال والمدخلات الزراعية والتكنولوجيا الزراعية بدائية . وبسبب الظروف المناخية غير الملائمة وعدم توفر المراعي الطبيعية وانتشار داء المثقبات فان انتاج الماشية له أهمية ضئيلة في الزراعة التقليدية وحيوانات الجر غير معروفة عملياً . فضلاً عن ذلك وبسبب المعرفة المحدودة عن خصائص التربة فان الامكانيات الزراعية الكاملة لليبيريا الريفية مازالت لم تحدد بعد .

٦٦ - ويوجد نقص ملحوظ باليد العاملة في المناطق الريفية في ذروة موسم العمل الزراعي . وقد اوضح تعداد سنة ١٩٧٤ ان السكان الذكور البالغين في المناطق الريفية قليلو العدد وبخاصة في المنطقة الجنوبية الشرقية . ولهذا السبب ، فمن الصعب ادخال التكنولوجيا الزراعية التي تتطلب مدخلات عمل عالية .

٦٧ - المشاريع الزراعية الجارية (بما في ذلك الاحراج والماشية ومصائد الاسماك) يبلغ مجموعها ١٤٧ مليوناً من الدولارات ، ويبلغ التمويل الاجنبي منها ٨٤ مليوناً من الدولارات تم تأمينها . وتبذل الآن المساعي للحصول على تمويل لمبلغ ٦٣ مليوناً من الدولارات الباقية ، للمساهمة الليبيرية المقابلة بصفة رئيسية . ومن بين المشاريع الاكثر اهمية في هذه الكاتيفنة المرحلة الاولى من مشاريع التنمية الريفية المتكاملة ، وعدة مشاريع للنهوض بانتاج البن والكاكاو ونخيل الزيت ، ومشروع لتنمية الاحراج ، ومشروع لتنمية المطاط (وحدة تنمية مطاط ليبريا) . وسوف يقدم المشروع الأخير المساعدة لمزارعي المطاط الصغار في اعادة زراعة مناطق المطاط القديم وانعاش مجموعات اشجار المطاط التي لم تستغل بعد بغية الحصول على نتاج متزايد .

المشاريع الجديدة المقدمة في برنامج الاستثمار العام

٦٨ - تهدف المشاريع الجديدة الى توسيع أنشطة التنمية الريفية المتكاملة وأبحاثها ، والتدريب واهتمامات التنوع . ومن بين ما مجموعه ٥٣٥ مليون دولار للمشاريع الزراعية الجديدة تتم ضمان تمويل يبلغ ٣٥٨ مليون دولار . والمبلغ المتبقي وقدره ١٩٥ مليون دولار يحتاج اليه من أجل المشاريع التالية :

مراكز اثمار البذور (١٥ مليون دولار)

٦٩ - هذا المشروع تدبير مؤقت يهدف الى تزويد الفلاحين بالبذور المحسنة بخية زيادة عائد انتاج الارز في الاراضي العالية حتى يمكن ادخال زراعة الارز في المستنقعات على نطاق واسع. وقد بينت الخبرات المكتسبة في مشروع التنمية الريفية المتكامل في لونا امكانية البالغة للتوسع في نتاج الفدان عن طريق البذور المحسنة والأسمدة والخدمات الارشادية . ويجرى تنفيذ هذا المشروع بالفعل . ويقدر مجموع الاستثمار في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ بمبلغ ٦٧٧ مليون دولار ، تم فعلا ضمان مبلغ ٢٥٠ مليون دولار منها .

التنمية الريفية للمنطقة الجنوبية الشرقية (١٠ ملايين دولار)

٧٠ - يتوخى وضع مشروع تنمية ريفية متكامل وجديد في ثلاث مقاطعات جنوبية شرقية في الفترة ١٩٨٢/١٩٨٣ . وسوف تعد دراسة مفصلة . ويقدر مبدئيا انه قد يحتاج الى مبلغ ١٠ ملايين دولار لتمويل هذا النشاط في خلال السنوات الثلاث القادمة . ويهدف المشروع الى تحميم الخبرة التي تم اكتسابها بالفعل في مشاريع التنمية الريفية الجارية الثلاثة بحيث تشمل ثلاثة أو أكثر من المقاطعات المتضررة (جراند غيديه ، سينو ، وميرلاندا) التي يبلغ عدد سكانها نحو ٢٣٠.٠٠٠ نسمة .

مشروع التنمية الزراعية لمقاطعة لونا ، المرحلة الثانية (٤ ملايين دولار)

مشروع التنمية الزراعية لمقاطعة بونغ ، المرحلة الثانية (٣٢ مليون دولار)

مشروع التنمية الزراعية لمقاطعة نيمبا ، المرحلة الثانية (٥٠ مليون دولار)

٧١ - دخلت مشاريع التنمية الريفية المتكاملة هذه فعلا مرحلة التشغيل منذ عدة سنوات. فقد دخل مشروع التنمية الزراعية لمقاطعة لونا مرحلة التشغيل في نيسان /ابريل ١٩٧٦ ، وأشيد بنجاحه على نطاق واسع . ووضع مشروعا بونغ ونيمبا على نفس نمط مشروع لونا . وتبذل الجهود الآن للحصول على تمويل لتوسيع تلك المشاريع في المرحلة الثانية . وستتضمن المشاريع توفير مدخلات محسنة وتكنولوجيا في مجالات الأرز والماشية وزراعة محاصيل الاشجار فضلا عن البنية الاساسية مثل اعداد الاراضي والطرق الفرعية والآبار ومرافق العناية الصحية . كما توفر المشاريع نطاقا من خدمات دعم المزارع بما في ذلك التسهيلات الائتمانية ومشاريع الارشاد والتعاون . ولبرنامج التنمية الريفية المتكامل امكانية هامة في تنويع الاقتصاد الزراعي ، وزيادة دخول السكان الريفيين ووقف الهجرة الجماعية من الريف .

٧٢ - وستبدأ المرحلة الثانية من مشروعي لونا ونيمبا في ١٩٨٢/١٩٨٣ ، في حين سيتم توسيع مشروع بونغ في ١٩٨٣/١٩٨٤ . ويبلغ مجموع الانفاق على هذه المشاريع ٢٣٥ مليون دولار وتمثل المساهمة الليبرية المقابلة ٧٧ مليون دولار منها فقط يجري البحث عن تأمينها .

وحدة الرقابة المركزية (٣. مليون دولار)

٧٣ - لقد كان هناك شعور لفترة من الزمن بالحاجة الى متابعة فعالة لمختلف أنشطة التنمية الريفية ولتنفيذ مشاريع رئيسية . ويتوقع ان تحتاج الوحدة الى نفقات قدرها ١٠٠ دولار في كل سنة مالية ، ابتداءً من ١٩٨٢/١٩٨٣ .

مشاريع تنمية ريفية وزراعية اضافية داعمة للبنية الاساسية للقطاع

٧٤ - تم تحديد أربعة مشاريع اضافية تبلغ قيمتها الاجمالية ٢٤ مليون دولار بوصفها قادرة على تقديم اسهام كبير في التنمية القطاعية .

تخطيط استغلال الاراضي (٧. مليون دولار)

٧٥ - لا يوجد حالياً اي مقدرة لتخطيط استغلال الاراضي في ليبيريا . بيد أن هناك شعوراً قوياً بالحاجة الى معلومات منتظمة واتخاذ القرار في هذا المجال . وتوجد فروق هامة جداً في تكلفة وحدة تنمية مختلف المواقع ، وفي ملائمتها لمحاصيل معينة . وستشجع سياسة استغلال الاراضي المزارعين على زراعة الارز في المستنقعات والاراضي المنخفضة وعلى زراعة محاصيل الاشجار في الاراضي المرتفعة . وقد تقدم زراعة محاصيل الاشجار عائداً مالياً يبلغ ثلاثة أو أربعة اضعاف العائد الذي يحصل عليه من زراعة الأرز في الاراضي العالية . كما أن تلك الزراعة تجنب الحمل المكثف لتدمير الاراضي بانتظام وتساعد على وقف تدهور الاراضي وفقدان خصوبتها . وسوف يسمح تخطيط استغلال الاراضي بتصنيف مناطق المستنقعات بخصبة واختيار اكثرها صلاحية للتنمية ويتوخى أن تدمج الهندسة الحقلية ومسح التربة والتدريب في مجال تخطيط استغلال الاراضي في هذا المشروع .

ادارة الاحراج (٢. مليون دولار)

٧٦ - تغطي مناطق الاحراج حوالي ١٢ مليوناً من الافدنة ، ويشكل الخشب واحداً من أهم الموارد الطبيعية في البلد . ويمثل قطاع الاحراج حوالي ٣٠ في المائة من الزراعة التجارية في سنة ١٩٨٠ . ويعمل نحو ٣٥ امثيازاً ، معظمها مملوكة للأجانب ، في صناعة الخشب ونتاجه للتصدير فضلاً عن السوق المحلية . وازداد انتاج الكتل الخشبية بأكثر من ٦٠ في المائة فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ، إذ زاد من ٤٥٦ .٠٠٠ متر مكعب الى ٧٤٥ .٠٠٠ متر مكعب . وفي الفترة ذاتها ازدادت قيمة الاخشاب المنتجة من ١٤ مليوناً من الدولارات الى ٤٧ مليوناً من الدولارات . وقد وضعت الحكومة سياسة تشجع تصدير الخشب بعد نشره بدلاً من تصدير الكتل الخشبية . وقد ثبت النجاح البالغ لهذه السياسة وازداد تصدير الخشب بعد نشره زياده بالخفة في السنوات الاخيرة .

٧٧ - بيد أن دائرة تنمية الاحراج ، التي انشئت في سنة ١٩٧٦ ، ما زالت غير معدة اعدادا كافيا لمعالجة المشاكل التي يواجهها القطاع ، مثل تقدير ايرادات الاحراج ، والرقابة على أخذ أصحاب الامتيازات صفوة الانواع القيمة ، والصعوبات في ادارة برنامج اعادة التحريج ، والتأخير في تنفيذ برامج المزارع الصناعية . وسيوفر المشروع المقترح الخدمات الاستشارية في ادارة صناعات الاحراج والابحاث والارشاد .

ادارة مصائد الاسماك (٢٠ مليون دولار)

ومصائد الاسماك الصغيرة النطاق والداخلية (٢١ مليون دولار)

٧٨ - على الرغم من الامكانيات الهائلة لقطاع مصائد الاسماك ، فان تطويره لم يلق اهتماما كبيرا حتى الآن . فانخفض انتاج الاسماك انخفاضا كبيرا في السنوات الاخيرة ، كما انخفض تصدير القريدس . ويرجع تدهور الانتاج الى الصعوبات المالية التي واجهتها شركة الصيد الليبيرية الرئيسية التي لم تتمكن من اصلاح اسطول صيدها .

٧٩ - ويقدر أنه بحلول عام ٢٠٠٠ ، سيتجاوز الطلب على الاسماك في ليبيريا ٥٠٠٠ طن ، ولن توفر منها مصائد الاسماك البحرية ، حسب قدرتها الحالية ، سوى ٣٥٠٠ طن . ولذا تتعين زيادة قدرة الصيد البحري زيادة بالغة ، فضلا عن التركيز على القيام بتربية الاحياء المائية . وعلاوة على ذلك فان الامكانية الهامة لتصدير الاسماك جديدة بتوجيه اهتمام خاص لها . وقد اقترحت احدى بعثات منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) عدة مشاريع لتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة بغية تعزيز قدرة ادارة مصائد الاسماك . ويدخل في هذه المشاريع تقديم الدعم التقني الى ادارة مصائد الاسماك البحرية ، وتطوير مصائد الاسماك الصغيرة النطاق من أجل زيادة انتاجية الصيادين المحليين عن طريق توفير معدات أفضل ، ودراسة امكانيات انعاش شركة صيد الاسماك المحلية .

باء - التعدين

٨٠ - ان تعدين خام الحديد من أهم قطاعات الاقتصاد النقدي ، اذ يسهم بحوالي ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي النقدي وما يربو على ٥٠ في المائة من المكاسب بالقطاع الاجنبي . كما كان الماس ، تقليديا ، أحد مصادر كسب القطاع الاجنبي .

٨١ - وقد انخفض الطلب على خام الحديد انخفاضا حادا منذ عام ١٩٧٦ . فقد انخفضت الاسعار ، وواجهت امتيازات خام الحديد صعوبات مالية خطيرة . فقد افيد أن الخسائر التشغيلية لهذه الصناعة في عام ١٩٨١ قد تجاوزت ٧٠ مليوناً من الدولارات بسبب التكاليف المرتفعة للوقود ، وقطع الخيار ، والشحن . ويحق للحكومة ، وفقا للقانون وحسب اتفاقيات محددة ، الحصول على عوائد وطني ٥٠ في المائة من ارباح مؤسسات تعدين خام الحديد ،

ولكن منذ عام ١٩٨٠ ، تم تعليق حتى العوائد ، بيد أن المؤسسات ابلخت أنها تتكبد
عسائر فادحة اثناء عملها . ويتوقع عموما ان يحدث في حوالي منتصف الثمانينات ارتفاع نسبي
الطلب على خام الحديد مما يعود بالفائدة على صادرات ليبيريا .

٨٢ - وما يبحث على التلق العميق ، انه في اواخر هذا العقد سوف تستنزف رواسب خام
الحديد التي يجري استغلالها حاليا قبل افتتاح مناجم جديدة ، وقبل انشاء الهياكل
الاساسية الضرورية من سكك حديدية ، وكهرباء ، ومرافق ، وطرق في الوقت المناسب لدمج
تلك المناجم .

٨٣ - وقد تلقت ليبيريا قرضا من البنك الدولي قدره ٥ ملايين دولار لاستكشاف النفط بالتقنيات
الامتزازية في ٢٥٠ كيلومترا من الاراضي الساحلية الليبيرية . ويتوقع أن يساعد هذا المشروع
على اثاره اهتمام شركات النفط كي تقوم باستكشاف النفط .

٨٤ - ولا يتكفل برنامج الاستثمار العام بتنمية المعادن ، نظرا لأن القطاع الخاص هو الذي
يفضل مع بهذا النشاط . بيد أن الحكومة أعلمت البعثة عن اهتمامها بتنويع صناعة التعدين
ويتحديث الانشطة ذات الكثافة الرأسمالية الاقل والتوسع فيها . وقد تم تحديد بعض المشاريع
التي تبشر بالنجاح في مجال تعدين الماس والذهب واستغلال المعادن الجديدة مثل
الكينيت وكبريتات الباريوم .

مشاريع إضافية لدعم المسح الجيولوجي، وتثويج انتاج المعادن

تعزيز المسح الجيولوجي (١٦٥ مليون دولار)

٨٥ - بغية تعزيز أنشطة التعدين الجديدة ، من الضروري التشديد على أساليب الاستكشاف الجديدة ، بما في ذلك رسم الخرائط التفصيلية الجيولوجية والكيميائية الجيولوجية والجرافيزيائية والحفر وتقييم الرواسب المعدنية الجديدة . ويلزم لعملية المسح الجيولوجي تقديم مساعدة فني شكل خبرة فنية وتدريب ومعدات . ويقدر هذا المشروع بمبلغ ١٦٥ مليون دولار ويلزم من هذا مبلغ مليون دولار لمواثبي المساعدة التقنية ، و٤٠ مليون دولار للمعدات ، و١٠ مليون دولار للتدريب والمصروفات المتنوعة .

تقييم وتعددين الذهب والماس (١٦٦ مليون دولار)

٨٦ - يقوم باستخراج الذهب والماس معدّنون خاصون ، باستعمال الأيدي لاستخراج هذه المعادن من قاع الانهار والمساحات الطميية . وليس هناك تقييم تقني أو علمي فيما يتعلق بقيمة الذهب والماس في قاع الانهار أو في المصاطب الطميية . فقد أنشئ مشروع رائد مساحته ١٠٠ فدان في مكان على نهر لوفو لتقييم قيمة الذهب والماس وللقيام بتجارب آلية ارشادية للتعددين في الرواسب الطميية والتركيبة من أجل استخراج الذهب والماس . وترغب الحكومة في استخدام جرافات صغيرة ومجارف ميكانيكية وجرارات التسوية والكاشطات . وتبلغ قيمة التمويل المطلوب ١٦٦ مليون دولار منها ١٠٠ مليون دولار للمعدات ، و٦٠ مليون دولار للموظفين التقنيين و ١٠ مليون دولار للتدريب والمصروفات الأخرى .

٨٧ - فاذا أريد لهذا المشروع ان يسفر عن نتائج ايجابية ، فسوف يتحقق تأثيره في الاقتصاد في وقت وجيز . وتوجد في ليبيريا انهار كثيرة بها مدرجات طميية ذات أطوال كبيرة . وهكذا يمكن ان يتيح المشروع الرائد خبرة قيمة فيما يتعلق بأية تطورات أخرى .

تقييم رواسب سليكات الالمونيوم (كيانيت) وكبريتات الباريوم (المرحلة الأولى)

(مليون دولار)

٨٨ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للرواسب المعروفة من سليكات الالمونيوم (كيانيت) وكبريتات الباريوم ما قيمته ٥٠ مليون و ١ مليون طن على التوالي . ويوجد راسب سليكات الالمونيوم (كيانيت) على بعد ٢٢ كيلو مترا من ميناء بيوكان . وهذه الرواسب صالحة للتعددين السطحي وتتمتع بمزايا قربها من طريق رئيسي ومرافق الميناء والطاقة الكهربائية . وتوجد كبريتات الباريوم في غيبي ، على نحو ٩٥ كيلو مترا شمال شرقي منروفيا . ومما يذكر ان نوعية كبريتات الباريوم جيدة (٩٩ في المائة باسودج : "BaSO₄") .

- ٨٩ — وقبل امكن القيام بأي نشاط تعديني تدعو الحاجة الى أخذ العينات واختبارها والاستكشاف بالحفر لتحديد الاحتياطي ودرجات النوعية . وتبلغ قيمة التمويل المطلوب لهذا المشروع مليون دولار ، منها ٦٠ مليون دولار للموظفين التقنيين و ٣٠ مليون دولار للمعدات و ١٠ مليون دولار للتدريب والمصروفات المتنوعة .
- ٩٠ — وتتألف المرحلة الثانية من المشروع من انشاء عملية تعدين اما عن طريق القطاع الخاص أو ان يتم تشغيلها كمشروع مشترك مع الحكومة .

جيم - الصناعة التحويلية

- ٩١ — يخص الصناعة التحويلية في ليبيريا ٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . وتتبع معاليم الأنشطة الصناعية القطاع الخاص وهو يخضع كلياً أو جزئياً للملكية الاجنبية . وتهدف السياسة الصناعية الى تشجيع الاستثمار في انتاج الاغذية وتجهيزها وانتاج سلع الاستهلاك الشامل ومواد البناء المحلية . ويتضمن برنامج الاستثمار العام اعتمادات لمشاريع يبلغ مجموعها ٣٣٣ مليون دولار . وتأمنت موارد تمويل تبلغ ٦٦٦ مليون دولار . ويلزم مبلغ قدره ٦٦٦ مليون دولار لاثنين من المشاريع الجارية .
- ٩٢ — وتهدف المشاريع الجارية الى تعزيز ودعم التنمية الصناعية في القطاعين الخاص والعام . ويلزم مبلغ ٣١٠ مليون دولار لتمويل التوسع في الرحبة الصناعية بمنروفيا والمنداقية الحرة الصناعية الليبيرية وتوفير اماكن صناعية تتوفر بها الطاقة والمياه والاتصالات وغير ذلك من المرافق . ويلزم مبلغ آخر قدره ٣٦٦ مليون دولار لتغطية تكلفة مشروع ثان يتصل بتنمية الصناعات الموجبة للتصدير في منطقة مخصصة لذلك في الميناء الحربي بمنروفيا .

مشاريع جديدة

منطقة صناعية ريفية ارشادية (٥٠ مليون دولار)

- ٩٣ — يلزم اقامة مشروع صناعي جديد اضافي بتكلفة قدرها ٥٠٠ مليون دولار لدعم الهياكل الرئيسية للقطاع . وبخبرة تشجيع عملية التوسع في المصبرات واستخدام المواد الخام المحلية في المناطق الريفية ، من المقترح انشاء منطقة صناعية ارشادية أو ريفية بها مرافق لتحسين المصبرات ولاعداد المواد الخام وللتسويق ، الخ .
- ٩٤ — ومن هذه التكلفة الاجمالية ، يخصص مبلغ ٣٢٤ .٠٠٠ دولار لخدمات الخبراء ومبلغ ١٠٠ .٠٠٠ دولار للمعدات ومبلغ ٧٦ .٠٠٠ دولار للتدريب .

دال - الكهرباء

- ٩٥ — تحظى ليبيريا بمواقع صالحة لاستخدام وحدات لتوليد الطاقة الكهربائية . وترمي سياسة

الحكومة الى أن تتحول الى أقصى حد ممكن من وحدات توليد الطاقة الحرارية الى الطاقة الكهربائية وفي عام ١٩٨٠ يقدر أن شركة كهرباء ليبيريا والشركات الرئيسية في القطاع الخاص قامت بتوليد نحو ١٠٨٠ جينماواط/ساعة من الطاقة الكهربائية في ليبيريا . وكان ما يخص الطاقة الكهربائية نحو ٢٨ في المائة من الطاقة الكهربائية المولدة . وكان الاعتماد على الوقود كبيرا جدا ان واردات النفط الخام وأنواع الوقود الأخرى بلغت في عام ١٩٨٠ ما مقداره ١٥٢ مليون دولار أو ٢٨ في المائة من مجموع الواردات (سيف) .

٩٦ - ويعد تطوير موارد الطاقة الكهربائية بسرعة ، على درجة بالغة من الأهمية في ضوء انتاج خام الحديد وافتتاح مناجم جديدة للحديد الخام . وسوف تحتاج هذه المناجم الجديدة الى موارد للطاقة سوف تصبح متوفرة عندما تكون هذه المناجم جاهزة للخدمة . ولما كان انشاء المشاريع الرئيسية للطاقة الكهربائية يستغرق فترة طويلة ، أصبح من الضروري استكمال الدراسات ذات الصلة في أقرب وقت مستطاع .

٩٧ - وفي قطاع الطاقة ، يتطلب برنامج الاستثمار العام مشاريع تبلغ قيمتها ٣٨١ مليون دولار . ويخص المشاريع الجارية ٢٧ مليون دولار والمشاريع الجديدة مبلغ ١١١ مليون دولار .

٩٨ - وقد تم تأمين موارد للتمويل قدرها ٢٢٥ مليون دولار من مبلغ ٢٧ مليون دولار للمشاريع الجارية ، ولا يزال يلزم مبلغ اضافي قدره ٥٤ مليون دولار . وتبلغ كلفة المشروع المبدأسي لاستحداث وحدة توليد طاقة كهربائية جديدة على نهر سانت بول مبلغ ٧ ملايين دولار يمول منها ٥٥ مليون دولار بمساعدة أجنبية . ويجري الآن البحث عن اماكن محتملة أخرى لتوليد الطاقة الكهربائية على نهر مانو .

٩٩ - وثمة مشروعان جاريان آخران يتطلبان نفقات مجموعها ٢٠ مليون دولار ، وهما يعنيان بالاستثمار المادي لخدمة نقل الكهرباء عبر شبكة الطاقة الكهربائية ، وتوزيعها وتوسيع نطاقها وقام متبرعون اجانب بتوفير موارد تمويل تبلغ ١٧ مليون دولار ، ويلتمس تقديم مساعدة بالمبلغ الباقي وقدره ٣ ملايين دولار .

مشاريع جديدة

١٠٠ - من بين المبالغ اللازمة للمشاريع الجديدة وقيمتها ١١١ مليون دولار ، وجد متبرعون لمشاريع قيمتها ١٨ ملايين دولار . ويلزم الآن التمويل المطلوب لتغطية المبالغ المتبقية على الوجه التالي :

قدرة اضافية للتوليد والتوزيع (٣٠٣ مليون دولار)

١٠١ - تتصل ثلاثة مشاريع تبلغ تكلفتها ٢١١ مليون دولار بانشاء مرافق اضافية لتوليد الكهرباء وادخال تحسينات على شبكة التوزيع في منروفيا وغيرها في المناطق . ويجري الآن التفاوض حول تمويل بمبلغ ١٨٨ مليون دولار ، ويتعين الحصول على مبلغ ٣٠٣ مليون دولار فقط لاصلاح احدى المحطات الفرعية .

كهربة الريف ، والطاقة المائية الصغيرة واستغلال الكتلة الاحيائية ونفاية الخشب
(٩ ملايين دولار)

١٠٢ - يتناول هذا المشروع اعداد دراسات وكذلك تنفيذ خطط لتزويد المناطق الريفية بالكهرباء بتكلفة أقل باستخدام المصادر غير التقليدية مثل وحدات صغيرة لتوليد الطاقة المائية الصغيرة والكتلة الاحيائية ونفاية الخشب . وفي الوقت الحاضر ، تقوم الطاقة التي يزود فيها عدد من المحطات خارج منروفيا على استخدام الوقود ، ويتم تشغيل هذه المحطات بدعم من الحكومة .

هـ - شبكة المياه والمجاري

١٠٣ - ان ما يزيد على ٨٥ في المائة من سكان ليبريا ليس باستطاعتهم الحصول على مياه نقية للشرب . ونتيجة لذلك ، تشكل الأمراض المنقولة بواسطة المياه مشكلة صحية رئيسية . وفي المناطق الريفية لا توجد عموماً مرافق صحية ، ومياه الشرب لا تتوفر للناس الا عن طريق الانهار والينابيع والبحيرات والآبار الضحلة . وفي المدن تعد شبكة امداد مياه الشرب بالية وتحمل ما لا تطيق حمله .

١٠٤ - وفيما يلي أهداف برنامج الاستثمار العام في مجال امداد مياه الشرب والمجاري .

(أ) تحسين الشبكة الحالية لامداد مياه الشرب ليتسنى لها تلبية الطلب المتزايد ؛

(ب) توسيع نطاق امداد مياه الشرب ليشمل المناطق الريفية ؛

(ج) اصلاح شبكة مجاري منروفيا .

١٠٥ - وتم بالفعل التمويل الكامل لمشروعين جاريين تبلغ قيمتهما ١٤٧ مليون دولار ، وهما - يتعلقان بشبكة مياه الشرب في منروفيا وبرنامج المياه بالمناطق الريفية .

مشاريع جديدة

١٠٦ - وتم بالفعل توفير ما يكفي من موارد التمويل اللازمة لعدد من المشاريع الجديدة التي يبلغ اجمالي تكلفتها ٢٥٨ مليون دولار لشبكة مياه الشرب في احدى المحطات النائية وكذلك للتدريب وتقديم مساعدة تقنية . وشمة مشروع واحد لم يتم بعد تمويله بالكامل :

توسيع شبكة هوايت بلينز - شبكة مياه منروفيا (٢٦ ملايين دولار)

١٠٧ - تم توسيع نطاق شبكة الامداد بمياه الشرب على ثلاثة مراحل ، وتم بلوغ المرحلة الأخيرة منها في عام ١٩٦٩ ، حيث بلغت قدرتها القصوى ١٢ مليون غالون يومياً . وبحلول عام ١٩٧٠ ، كانت هناك بالفعل دلائل الطلب الزائد ، وفي الوقت الحاضر يقدر ان الشبكة تحمل زيادة بنسبة ٥٠ في المائة فوق القدرة المستبدفة عند تصميمها . ويجري في الوقت الحاضر الاضطلاع بعملية التوسيع في الخط الرئيسي لنقل الكهرباء من هوايت بلينز الى منروفيا وتحسين مشروع التوزيع القائم . وسوف يتكلف هذا المشروع ٧٦٦ ملايين دولار ، وأمكن الحصول على موارد تمويل في حدود ٥ ملايين دولار . ويلزم تقديم مساعدة بالمبلغ الباقي وقدره ٢٦٦ من ملايين الدولارات .

واو — تنمية الاسكان

١٠٨ — يستهدف برنامج تنمية الاسكان ، الذي تنفذه السلطة الوطنية للاسكان ، توفير مساكن منخفضة الكلفة . وبالرغم من أن البرنامج ركّز حتى الآن على خدمة منداقة مونروفيا ، فمن المتوقع أن يجرى توسيعه ليغطي البلد كله . ويوفر برنامج الاستثمار العام الأموال اللازمة لخمسة مشاريع تبلغ قيمتها الاجمالية ٦ ملايين دولار ، وتوجد أربعة منها في مونروفيا وواحد في فوانجاما . ويمول برنامج تنمية الاسكان بمساعدة من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة .

١٠٩ — ان القيد الرئيسي هو عدم وجود سياسة اسكانية للمناطق الحضرية والريفية . وتشير الاحصاءات القومية بشأن توزيع الدخل للأسر الليبيرية الى أن الأغلبية الشاسعة من السكان ليس لديهم القدرة على الحصول على المأوى الأساسي الذي يمثل حدا أدنى وذلك في إطار القطاع النقدي للاقتصاد . وقد يكون بمقدور بعض أسر فقط أن تستخدم خدمات القروض/الرهونات التي يوفرها المصرف الوطني للاسكان والادخار . وعلاوة على ذلك ، تواجه السلطة الوطنية للاسكان مشاكل ادارية خطيرة .

١١٠ — ولهذه الأسباب ، من الضروري التركيز على تدابير أساليب مساعدة الذات والمشاركة المجتمعية ، باستخدام جميع الموارد المحلية المتوفرة . كما أن بعض البرامج مثل رفع مستوى الأحياء الفقيرة والمستوطنات ومشاريع الخدمات والمأوى الريفي تستحق اهتماما خاصا .

مشروع اضافي لتعزيز قطاع الاسكان

موار التشييد المحلية (١٢ مليون دولار)

١١١ — ان تنمية مواد البناء المحلية للمناطق الحضرية والريفية تشمل نشاطا هاما يمكن الاضطلاع به من قبل السلطة الوطنية للاسكان . وهناك بالفعل بعض الخبرة في ليبريا على صعيد استخدام المواد المحلية . وينبغي الآن دراسة امكانيات انتاج هذه المواد (الأجزاء الخشبية المركبة التي تستخدم في أغراض الاسكان ، والقوالب المصنوعة من التربة والأسمنت ، الخ . . .) على نطاق تجارى . ويمكن لبرامج البحوث الجديدة أن تشمل : طوب تربة اللاتريت المجفف بالتشميس ؛ وطوب اللبن المستقر باستخدام مواد مقلدة مختلفة ؛ والقوالب الخرسانية المتواشجة والذاتية التراصف لأغراض تقنيات مساعدة الذات ؛ وانتاج الدواب الخرساني وقرميد السقوف على نطاق صغير ؛ والتشييد بالحجارة ؛ والخيزران والغاب ؛ وصيانة السقوف المصنوعة من القش والجدران الترابية ؛ وألواح الأسمنت الممزوج بصوف الخشب ؛ وألواح الورق المنخفض المصنوعة من الخشب والفضلات الزراعية ؛ وألواح التسقيف والألواح الجدارية المصنوعة من الأسمنت المدعم بألياف طبيعية مثل قنب السيزال ، والأسبستوس ، وما الى ذلك .

١١٢ — وانماهية الى تنمية الموارد المحلية ، يتضمن المشروع المقترح توفير المساعدة التقنية للمشاريع الصغيرة النطاق بما في ذلك التدريب على الادارة في مجال البناء . ومن الممكن أن تصبح تنمية مواد البناء المحلية اسهاما هاما من جانب السلطة الوطنية للاسكان في مجمل الجهد الانمائي لأغراض الاسكان والتشييد .

١١٣ - وسيتألف المشروع تمويلًا قدره ١٢٢ مليون دولار على مدى فترة ثلاث سنوات . وسيوفر خدمات فريق من الخبراء المتعددين التخصصات ، وتدريب القوى العاملة ، والأدوات والمعدات .

زاي - الطرق

١١٤ - أُقيم الجزء الأعظم من شبكة الطرق الليبيرية بعد عام ١٩٥٠ . وحلول منتصف الستينات ، كان هناك نحو ٣٠٠ ميل من الطرق ، منها ٢٠٠ ميل مسفلتة . وحلول عام ١٩٧٥ ، تضاعفت تقريبًا شبكة الطرق إذ بلغت ٥٠٠ ميل ، وقدّرت في عام ١٩٨٠ بـ ٦٧٢٥ ميلًا منها ٢٤٠ ميلًا من الطرق العامة و ٤٨٥ ميلًا من الطرق الخاصة بنتها الشركات صاحبة الامتيازات في مجالسي التمديد واستغلال المداط وغيرها من الشركات . وتشمل شبكة الطرق العامة ٢٤٠ ميلًا من الطرق الأولية منها ٤٠٠ ميل من الطرق التي تفي بمعايير التعميد ونحو ٤٨٠ ميلًا من الطرق المرصوفة باللاتريت والتي تناسب جميع أحوال الطقس . ويبلغ مجموع طول الطرق الثانوية والفرعية ٤٠٠ ميل (منها ٢٥٠ ميل من الطرق الفرعية) المرصوفة باللاتريت عموماً .

١١٥ - وبالرغم من أن وتيرة تشييد الطرق كانت دينامية نسبيًا ، فإن شبكة الطرق لا تزال إلى حد بعيد غير كافية لتلبية احتياجات ليبيريا ، ففي نهاية عام ١٩٨٠ ، بلغت كثافة الطرق ١٧٨ ميلًا في كل ميل مربع ، وهو مستوى منخفض بمعايير المنطقة .

١١٦ - وقد ركّزت الحكومة على الطرق الثانوية بغية تشجيع المناطق ذات الامكانية الاقتصادية وتسهيل تكامل البلد على نحو أوثق .

١١٧ - ويتألف برنامج الطرق من ثلاثة عناصر رئيسية هي : اعادة بناء الطرق الرئيسية بين مونروفيا ومراكز النشاط الاقتصادي في المناطق النائية ؛ واعادة بناء الطرق الفرعية في المناطق ذات الأولوية ؛ وصيانة شبكة الطرق . كما يشتمل البرنامج على توفير التدريب .

١١٨ - والمشكلة الرئيسية التي تواجه شبكة الطرق هي الافتقار إلى الموارد اللازمة لاعادة بناء وصيانة الطرق الرئيسية والفرعية في البلد التي هي في وضع سيئ . وتحمل برنامج الاستثمار العام مبالغًا إجماليًا قدره ١٠٣ ملايين دولار من النفقات المتعلقة بالطرق (بما فيها الطرق الفرعية) ، أي ما نسبته ١٧ في المائة من مجموع ميزانية البرنامج .

١١٩ - وقد تم ايجاد تمويل للمشاريع الجارية باستثناء مشروع واحد جارٍ تنفيذه خاص ببناء طريق رئيسي هو طريق بينسيفيل - توتوتا الذي أنجز جزئيًا . ولم يدرّ تمويل لجزء رئيسي من هذا الطريق ، بين نايتورلا وتوتوتا ، لاعادة بناء جسر نايتورلا . ويحتاج اكمال هذا الطريق الرئيسي إلى مبلغ قدره ١٦٢ مليون دولار .

المشاريع الجديدة

١٢٠ - يلزم توفير نحو ٦٧ مليون دولار لثلاثة مشاريع هي :

طريق غانتا - سانيكويلي (١٦٩ مليون دولار)

١٢١ - يتألف مشروع طريق غانتا - سانيكويلي من إعادة بناء طريق رئيسي وتخليف سطحه بدابوقة صلبة . ويربط هذا الطريق مونروفيا بمقاطعة نيمبا في الشمال كما يربط المنطقة الجنوبية الشرقية من ليبيريا بساحل العاج .

برنامج الصيانة (٤٠٠ مليون دولار)

١٢٢ - تظهر دراسة أجريت مؤخرا أن ٢٧ في المائة من الطرق غير المعبّدة قد تلفت كليا بينما يحتاج ٥٥ في المائة من الطرق الى إعادة رصف للحفاظ على قابليتها للاستخدام المادي . ويشمل برنامج صيانة الطرق المنشآت ، والأدوات ، والمرتبات ، والمواد ، واللوازم للأعمال الخاصة بالطرق الرئيسية والطرق الفرعية . وتغطي كلفة هذا البرنامج فترة ثلاث سنوات .

الطرق الفرعية (١٠٠ مليون دولار)

١٢٣ - يشتمل برنامج الطرق الفرعية على بناء أكثر من ٧٠٠ ميل من الطرق وصيانة ٢٠٠ ميل أخرى في سبع مقاطعات . والبنك الدولي للإنشاء والتعمير يمول جزئيا هذا البرنامج الذي تبلغ قيمته الاجمالية ١٧ مليون دولار . وما زال يلتمس تمويل قدره نحو ١٠٠ مليون دولار .

مشروع اضافي يستهدف تعزيز برنامج تشييد الطرق الفرعية

الطرق الفرعية القائمة على أساس مساعدة الذات (٣ ملايين دولار)

١٢٤ - بالنظر الى أن برنامج الاستثمار العام يتطلب إعادة بناء الطرق الفرعية في مقاطعات معينة فقط ، يرى أن من الضروري الاضطلاع بمشروع نموذجي ينادى على تشييد طرق فرعية في مناداق أخرى عن طريق المجهود الذاتي . وتتضمن كلفة هذا المشروع عنصرا خاصا بالمساعدة التقنية . ويمكن استخدام الأغذية الموفرة من برنامج الأغذية العالمي كحافز للعمال .

حاء - التنمية الحضرية

١٢٥ - ان برنامج التنمية الحضرية في ليبيريا ، الذي يتألف من مشروعين ، يقتصر على مونروفيا وتقوم بتنفيذه شركة مدينة مونروفيا . ويرجع البرنامج ، الذي تبلغ كلفته ١٨٠٣ مليون دولار ، الى تحسين

المرافق والخدمات المجتمعية وحل المشاكل المتعلقة بطكينة وحياسة الأراضي . وسيمول البنك الدولي للانشاء والتعمير مشروعا للتدريب وتوفير المساعدة التقنية تبلغ قيمته مليوني دولار . وتلزم أموال لتغطية جزء من كلفة المشروع الثاني ، وهو مشروع الارتقاء الحضري بمونروفيا ، الذي يتميز بما يلي :

الارتقاء الحضري بمونروفيا (١٨٨ مليون دولار)

١٢٦ - تبلغ الكلفة الاجمالية لهذا المشروع ١٦٣ مليون دولار . وقد وافق البنك الدولي للانشاء والتعمير على تقديم ١٤٥ مليون دولار من هذا المبلغ . ويلزم توفير المبلغ المتبقي على مدى فترة أربع سنوات . وأهداف المشروع هي :

- (أ) تحسين الخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية لثلاث مناطق في مونروفيا (كلاراتاون وسونوين وسلبواي) يوجد فيها ما مجموعه ٨٥٠٠ مسكن تقريبا ؛
- (ب) انشاء وتوسيع وتحسين المراكز المجتمعية والمدارس الابتدائية ومكاتب المراكز المجتمعية والأفرقة الميدانية ؛
- (ج) توفير مركبات اشرافية لجمع النفايات لشركة مدينة مونروفيا ؛
- (د) انشاء أسواق محلية جديدة .

١١٥ - الموانئ

١٢٧ - يرمي برنامج تدوير الموانئ الى توفير منافذ رخيصة وذات كفاءة للسلع الزراعية والمواد المعدنية . وهو يتدلب تحسينات رئيسية في ميناء مونروفيا ، ومعدات لميناء غرينفيل الذي تم تحديته مؤخرا ، واصلاح ميناء هاريسر . وتبلغ القيمة الاجمالية لهذا البرنامج ٢٨ مليون دولار .

اصلاح وتوسيع ميناء مونروفيا الحر (٢٠ مليون دولار)

١٢٨ - سيتعين الاضداداع في أقرب وقت ممكن باعادة بناء رصيف الشحن العام الحالي الذي أوشك على الانهيار . وسيشتمل مشروع توسيع واصلاح الميناء الحر على اصلاح شبكة حواجز الصد ، والكوابح ، وأنابيب الامداد بالماء والزيت ، والصفائح الخ وسيتم هذا المشروع المزيد من السفن من دخول الميناء والخروج منه بأقل هدر ممكن للوقت .

اصلاح ميناء هاريسر (٧ ملايين دولار)

١٢٩ - سيتكلف هذا المشروع ، الذي يشتمل على انشاء معبر وأعمال أخرى ، ١٠ ملايين دولار . وقد تم ايجاد تمويل بمبلغ ٣ ملايين دولار ولا تزال هناك حاجة لتمويل قدره ٧ ملايين دولار .

معدات لميناء فرينفيل (مليون دولار)

- ١٣٠ - تم مؤخرا تحديث ميناء فرينفيل ، الذي يتمثل نشاطه الرئيسي في مجال نقل الأخشاب ، وذلك بمساعدة من جمهورية ألمانيا الاتحادية . ويلزم الآن توفير معدات تبلغ قيمتها مليون دولار . وسيتم تنسيق الاستثمار الخاص بميناء فرينفيل مع تدابير ميناء هاربر .
- ١٣١ - وستستقصى دراسة مقترحة للمنطقة الجنوبية الشرقية الحاجة الى تحسين وتوسيع الموانئ القائمة في منطقة المشروع ، ووسائل النقل الأخرى لتلبية الاحتياجات في الحاضر والمستقبل .

١٤ - النقل الجوي

- ١٣٢ - ان خدمات النقل الجوي المحلي ذات أهمية خاصة في ليبيريا نظرا لعدم كفاية شبكة الطرق . ويخدم حركة النقل الجوي الدولي مدار روبرتسفيلد الدولي . وقد انخفضت حركة المسافرين ، سواء في الرحلات الجوية المحلية والدولية ، انخفاضاً كبيراً في عام ١٩٨٠ (الرحلات الدولية بنسبة ٣٠ في المائة ، والرحلات المحلية بنسبة ٢٠ في المائة) .
- ١٣٣ - وما يحتاج اليه النقل الجوي المحلي بصورة عاجلة هو اصلاح وصيانة المدارات في المناطق التي لا يمكن أن تصل اليها الطرق بسهولة . وفيما يتعلق بالنقل الجوي الدولي ، يركز برنامج الاستثمار العام على الجوانب التدريبية وتحسين نظم خدمات الطائرات ونظم الاتصالات . ويلزم توفير مساعدة تبلغ قيمتها ١٥ مليون دولار لمشروعين جديدين على النحو التالي :

برنامج روبرتسفيلد للتدريب في مجال معلومات الطيران (٧٠ مليون دولار)

- ١٣٤ - هو مشروع اقليمي تتقاسمه سيراليون وغينيا وليبيريا ويستهدف تدريب العاملين في مجال النقل الجوي والاتصالات .
- ١٣٥ - سينتسب المشروع نحو ٥ ملايين دولار على مدى خمس سنوات . ومن المتوقع انفاق مليوني دولار فقط خلال فترة الخطة . وما أن هذا المشروع سيمول من قبل ثلاث حكومات ، فان مساهمة حكومة ليبيريا تبلغ ٧٠ مليون دولار .
- ١٣٦ - وتشتمل المرحلة الأولية من المشروع على تدريب العاملين في مجال مراقبة الحركة الجوية ، والعاملين في مجال صيانة الاتصالات ، ومشغلي نظم الاتصالات .
- ١٣٧ - وسيكون في مدرسة التدريب ، على المدى الطويل ، علاج لحالة تجد فيها الدول الأعضاء نفسها مضطربة لأن تستبقي في الخدمة عاملين تجاوزوا سن التقاعد ، وذلك نظرا للنقص في عدد الأشخاص المؤهلين على نحو مناسب الذين يمكن أن يحلوا محلهم . كما ستساعد هذه المدرسة في عملية توحيد معايير الطيران المدني والخدمات الانمائية للدول الأعضاء على نطاق المنطقة كلها . وستوفر مجالا بعيد المدى للتدريب في تخصصات الطيران ذات الصلة ، كالدوران ومكافحة الحرائق ومنعها ، والأرصاد الجوية وما الى ذلك .

تحسين نظم خدمة الطائرات ونظم الاتصالات (٠.٨ مليون دولار)

١٣٨ - يرمي المشروع الى تحسين تشغيل مدار روبرتسفيلد الدولي .

كاف - الاتصالات

١٣٩ - يفادي هذا القطاع الاحتياجات في قدامين فرعيين هما : الخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تحتاج الى تمويل قدره ٨ ملايين دولار .

انشاء مجتمعات ووكالات بريدية (٣ ملايين دولار)

١٤٠ - يتكون البرنامج من انشاء مجتمعات ووكالات بريدية بهدف تحسين وتوسيع الخدمات البريدية في جميع أنحاء البلد . ومن المتوخى في اطار البرنامج انشاء واكمال تسعة مجتمعات بريدية .

اصلاح مصنع الكابلات في مونروفيا (٥ ملايين دولار)

١٤١ - لقد أجرى توسيع كبير لشبكة الخادوا الهاتفية في جميع أنحاء البلد . وفي عام ١٩٨٠، كان لدى مونروفيا اقامة قصوى قدرها ٣٠ خط . الا أن معظم الخادوا الهاتفية في مونروفيا لا تعمل على نحو فعال ، وهذا يرجع بصورة أساسية الى قدم الكابلات التي جرى تركيبها سبباً في عام ١٩٦٢ . وسيصلح المشروع المقترح مصنع الكابلات في مونروفيا وسيكمل شبكة خادوا الاتصال اللاسلكي . وسيؤدي اصلاح شبكة مونروفيا الى تحسين الوضع المالي للشركة الليبرية للاتصالات السلكية واللاسلكية مما يملئها من توسيع خدماتها في مونروفيا وكذلك في المناطق الريفية .

لام - التعليم والتدريب

- ١٤٢ - شهدت الفترة ما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ زيادة كبيرة في الخدمات التعليمية . وازداد عدد المدارس والطلاب والمدرسين بنسبة ١٥ في المائة و ١٧ في المائة و ٢٧ في المائة على التوالي . وفي الوقت نفسه ازدادت النفقات المخصصة للتعليم في الميزانية بنسبة ٣١ في المائة ، فبلغت ٤٦ مليون دولار أو ١٦ في المائة من الميزانية في ١٩٨٠ . وفي ١٩٨١ وصل مجموع الطلاب المسقيدين في مرحلتي التعليم الابتدائية والثانوية الى حوالي ٣٠٠ . . . طالب (ثلثهم من البنات) . بيد أن حوالي ٤٠ في المائة فقط من الأطفال المندرجين في الفئة العمرية من ٥ الى ١٩ سنة قد التحقوا بالمدارس . وفضلا عن ذلك يوجد نقص حاد في العمال المهرة والتقنيين في جميع مجالات النشاط .
- ١٤٣ - وخلال الخطة القومية الأولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ بذلت جهود لتطوير التعليم الثانوي والجامعي . وحاولت الحكومة منذ ١٩٨٠ تطبيق نهج جديدة بما في ذلك وضع برامج تعاونية في مدارس المجتمعات الريفية ، وانشاء نواة للتعليم التقني والمهني وادخال التعليم الهندسي على المستوى الجامعي (بهدف تخرج ٣٥ طالبا جامعييا كل سنة مع حلول ١٩٨٧) .
- ١٤٤ - ويقضي برنامج الاستثمار العام بانفاق ٤٧٥ مليون دولار على التعليم الابتدائي والثانوي ، والتدريب المهني والتعليم العالي .
- ١٤٥ - وقد تم تأمين التمويل اللازم لجميع المشاريع الجارية للتعليم غير الجامعي (الابتدائي ، والثانوي ، والتدريب المهني) ، ويصل الى ١٣٥ مليون دولار . ويتوافر التمويل أيضا لكل المشاريع الجديدة في غير فئات الجامعات .
- ١٤٦ - ويلزم لمشاريع التعليم العالي نفقات مجموعها ١٧٥ مليون دولار ، منها ١١١ مليون دولار للمشاريع الجارية و ٦٤ مليون دولار لمشروع جديد . وتم بالفعل تمويل بعض المشاريع الجارية لكن هناك عدة مشاريع تتعلق بانشاء المرافق وتجديدها وتبلغ قيمتها ١٢ مليون دولار لا تزال في حاجة الى تمويل .
- ١٤٧ - هناك مشروع جديد واحد فقط لا يزال في حاجة الى تمويل :

كلية المعلمين (جامعية) (٥٩٩ مليون دولار)

١٤٨ - يلزم حوالي ٦٤ مليون دولار لتطوير المرافق بكلية المعلمين بجامعة ليبيريا . وتتضمن الاحتياجات مبلغ ٢١ مليون دولار للمبنى الأكاديمي ، و ١٨ مليون دولار لمنزل الطلاب ، و ١٦ مليون دولار لدور أعضاء هيئة التدريس و ٧٠ مليون دولار للمعدات و ٢٠ مليون دولار للأثاث . ومن المقرر أن يسهم البنك الدولي للانشاء والتعمير في التمويل بمبلغ ٥٠ مليون دولار . ويجري البحث الآن عن مساعدة مالية تبلغ ٥٩ مليون دولار .

ميم - الصحة والرعاية الاجتماعية

١٤٩ - الخدمات الصحية في ليبريا بعيدة عن الكفاية ، ولا سيما في المناطق الريفية . وتتصل الخدمات الحالية الى حوالي ٣٥ في المائة فقط من السكان . فضلا عن ذلك ، وسبب السياسات السابقة ، يقع كثير من المستشفيات والمستوصفات في العاصمة وما حولها ، مما يوجد نقصا في المناطق الأخرى .

١٥٠ - ان الأطفال دون سن الخامسة والنساء في سن الانجاب هم أكثر الفئات عرضة للمرض ، ويشكلون على التوالي ٧٣ في المائة و ١٥ في المائة من عدد المرضى . وتشكل وفيات الرضع ٣٠ في المائة من إجمالي الوفيات . في حين تشكل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة ٤٤ في المائة من المجموع . والأمراض السائدة بين السكان هي الملاريا وأمراض الرئة والجهاز التنفسي والأمراض المعدية المعوية بما في ذلك الطفيليات المعوية . ويبلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ٤٨ سنة .

١٥١ - ان القيود الهامة التي تمنع حدوث زيادة ملموسة في مستوى وفعالية تنفيذ خدمات الرعاية الصحية تتلخص في الآتي :

- (أ) عدم كفاية العقاقير والمواد الأساسية الأخرى ؛
- (ب) القوة العاملة المحدودة المدربة في مجال الصحة ؛
- (ج) عدم كفاية الهياكل الأساسية الصحية ؛
- (د) رداءة نظام السوقيات ومحدودية شبكة الطرق الوطنية مما يعرقل على نحو خطير توزيع العقاقير واللوازم والاشرفاء على الأنشطة الصحية ؛
- (هـ) خدمات الدعم المحدودة ، أي مرافق التشخيص الرديئة ، والمرافق غير المجهزة على نحو واف ، والخدمات الاجتماعية وما الى ذلك ؛
- (و) التنسيق المحدود مع القطاعات التي تؤثر على الصحة تأثيرا مباشرا وغير مباشر ؛
- (ز) الحالة المالية الراهنة التي تجعل من الصعوبة بمكان تحمل تكاليف التشغيل المرتبطة بتنفيذ الخدمات الصحية .

١٥٢ - وتستهدف السياسة الصحية العامة لحكومة ليبريا توفير خدمات كافية في مجالات الصحة الوقائية والعلاجية والرعاية الاجتماعية في أرجاء البلد لكل أفراد الشعب من خلال " شبكة وطنية لتنفيذ الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية " .

١٥٣ - وتسعى الحكومة الى توفير امكانية الوصول الى خدمات الرعاية الصحية لـ ٩٠ في المائة من السكان مع حلول سنة ٢٠٠٠ وذلك برفع مستوى الشبكة الحالية لتنفيذ الخدمات الصحية وتوسيعها ، مع التأكيد على تنفيذ برنامج قومي للرعاية الصحية الأساسية .

- ١٥٤ — وفي رفع مستوى شبكة تنفيذ الخدمات الصحية سيولى اهتمام عاجل لتجهيز المرافق الصحية والمؤسسات المتصلة بها وتوفير اللوازم والموظفين لها على نحو كاف . وينبغي التذكير كذلك في تجديد أو إعادة بناء تلك المؤسسات التي هي في حاجة ماسة الى اصلاح كبير . ولزيادة التغطية الصحية بدرجة كبيرة ، ولا سيما لسكان الريف ، ستبذل الجهود لتوفير مراكز ومواقع صحية اضافية والاستفادة من خدمات الموظفين الصحيين في القرى في توفير الخدمات الأساسية للرعاية الصحية .
- ١٥٥ — ويقضي برنامج الاستثمار العام بنفقات اجمالية تبلغ ٣٤ مليون دولار للرعاية الصحية والاجتماعية ، منها حوالي ١٠ ملايين دولار للمشاريع الجارية و (٢٤١ مليون دولار للمشاريع الجديدة .
- ١٥٦ — وقد تم توفير معظم الأموال المطلوبة للمشاريع الجارية باستثناء (٦١ مليون دولار لازمة لاقامة ثلاثة مراكز صحية ريفية ومركز تدريب للصحة الريفية . والهدف من المشروع الأخير ، وموقعه في مقاطعة بونغ ، هو توفير مرافق تدريب اضافية خارج العاصمة ، لتقليل نزوح الموظفين الصحيين الى مونروفيا .

المشاريع الجديدة

- ١٥٧ — تشمل ثلاثة مشاريع تم تمويل مشروعين منها (مركز جون كنيدي للأمومة ومدرسة المعوقين بصريا) . ويلزم الآن مساعدة في حدود ١٨٥ مليون دولار للمشروع الثالث :

الرعاية الصحية الأساسية (المرحلة الأولى) (١٨٥ مليون دولار)

- ١٥٨ — المشروع القومي للرعاية الصحية الأساسية هو مشروع شامل لتنفيذ الرعاية الصحية يوفر الخدمات الصحية للبلد كله . وسيعمل على التوسع في برنامج الرعاية الصحية الأساسية في المناطق غير المخدومة حاليا ، وسيوفر الرعاية الصحية للفئات التي تعتبر من بين الغالبية الفقيرة في ليبيريا .
- ١٥٩ — ان الشبكة القومية للرعاية الصحية الأساسية الجارية استحداثها هي أساسا شبكة احالة تربط المستوصفات والمراكز الصحية ومستشفيات المقاطعات والمركز القومي الطبي بالأفرقة الصحية القومية المسؤولة عن توفير التثقيف الصحي وتحسين المرافق الصحية الأساسية وتوفير الاسعافات الأولية الطارئة وجمع البيانات الأساسية عن المشاكل الصحية في قرى هذه الأفرقة .
- ١٦٠ — وثمة مشروع اضافي يستهدف تدعيم الادارة الصحية هو :

تخزين العقاقير وتوزيعها في الريف (مليون دولار)

- ١٦١ — يؤدي نقص مرافق التخزين في المناطق الريفية الى أوجه نقص مستمرة في مستشفيات المقاطعات وفي القرى . فضلا عن ذلك تكثر الأعطال لعدم وجود مرافق لصيانة واصلاح المعدات على المستوى المحلي . ويهدف المشروع الى تحسين الامدادات من خلال بناء وتجهيز ٩ وحدات تخزين بمعدل وحدة لكل مقاطعة .

نون - الإدارة العامة

- ١٦٢ - تشكل مشاكل الإدارة عقبة خطيرة أمام التنمية . وتنعكس هذه المشاكل في الصعوبات التي تواجه تحصيل الضرائب ، وتحصيل فواتير الخدمة ، وتنظيم استيازات استغلال الموارد الطبيعية ، وتشغيل مؤسسات القطاع العام وصيانة الهياكل الأساسية . وان التحسينات في اجراءات وأساليب الإدارة العامة ضرورية لكي تصبح عمليات الحكومة أكفأ وأكثر استجابة لاحتياجات المناطق الريفية .
- ١٦٣ - وثمة شعور بالحاجة الى اقامة جهاز قادر على توفير التوجيهات والمبادئ التوجيهية لتحسين التنظيم والأساليب في القطاع العام ولمراجعة حسابات الإدارة واجراء دراسات الكفاءة .
- ١٦٤ - وفي إطار الجهد المبذول لتطوير القدرة في مجال الإدارة العامة ، تقترح البعثة مشروعاً اضافياً هو :

تميز معهد الإدارة العامة (٣٤ مليون دولار)

١٦٥ - انشئ معهد الإدارة العامة اعترافاً بالحاجة الى زيادة فعالية الإدارة في ليبيا على المستويين القومي والمحلي . وتلقى المعهد مساعدة تقنية من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي حتى سنة ١٩٧٩ . ومع ذلك ، والنظر الى المطالب الجديدة التي خلقتها احتياجات التنمية ، ولا سيما في تنفيذ برنامج الاستثمار العام وفي تقييم أداء كيانات القطاع العام بطريقة منتظمة ، على المستويين القومي والمحلي ، فان ثمة حاجة الى توفير مساعدات تقنية اضافية متخصصة للمعهد .

١٦٦ - ويهدف المشروع الى مساعدة المعهد على مد نطاق دوره وأنشطته في توفير التدريب للموظفين المدنيين في المستويات المتوسطة والعليا ولمديري المؤسسات العامة والمؤسسات الأخرى بالقطاع العام .

١٦٧ - وفضلاً عن ذلك فان المشروع الذي يتوخى تنفيذه في ثلاث سنوات سيشاشر برنامجاً لتحسين أداء مجموعة مختارة من المؤسسات العامة ، أي مؤسسات المرافق والخدمات العامة .

سابعا — ادراج البلد في قائمة أقل البلدان نموا

١٦٨ — في اثناء المناقشات التي اجريت مع الحكومة حول هذه المسألة ، أبلغت البعثة أن الجزء الأكبر من عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيريا حدث على امتداد المنطقة الساحلية وفي مناطق الامتياز التنقيبي وأنه لم تحدث اية تنمية أو قليل من التنمية في المناطق الأخرى من البلد ، حيث يعيش السواد الأعظم من السكان الريفيين . لذلك اوضحت الحكومة ان الهياكل الأساسية القائمة لا تفي بالعرض تماما ، وأنه سيلزم توفر قدر كبير من الموارد اللازمة لتحسين مستوى معيشة السكان وتنمية الامكانيات الاقتصادية لذلك البلد .

١٦٩ — ولفتت حكومة ليبيريا انتباه البعثة الى الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، الذي رجحت فيه الجمعية من " المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعوة لجنة التخطيط الانمائي ، في ضوء البيانات والمعلومات الجديدة المقدمة من حكومة ليبيريا ، الى أن تنظر ، على أساس المعايير القائمة ، في استحقاقه لأن يدرج في قائمة أقل البلدان نموا . " وأعربت الحكومة عن أملها في أن تتمكن الأمم المتحدة من تقديم خدمات خبير واحد للمساعدة في اعداد البيانات اللازمة .

١٧٠ — وبالإضافة الى ذلك طلبت الحكومة من البعثة أن تضمن تقريرها بعض المعلومات ذات الصلة المتعلقة بحجة الحكومة الداعية الى ادراج البلد في قائمة أقل البلدان نموا . وكانت وجهة نظر الحكومة انه فيما يتعلق بمعياريين — هما معدل الالام بالقراءة والكتابة ، ومستوى التصنيع — فان ليبيريا تفي بالمعايير التي تؤهلها لأن تدرج في قائمة أقل البلدان نموا . وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اعربت الحكومة عن رأي مؤداه ان هذه المسألة تحتاج الى مزيد من الايضاح لضمان تحقيق تفهمها على نحو أفضل .

١٧١ — فقد اوضحت الحكومة أن الناتج المحلي الاجمالي لليبيريا يشمل اليرادات العالية للغاية لمجموعة كبيرة من الاجانب المقيمين في مقاطعات التعدين الكبيرة ، أي في قطاع انتاج المطاط ، والقطاع التجاري ؛ بمعنى ان نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي تتألف من مدفوعات في الخارج هي عبارة عن تحويلات في شكل مرتبات وأرباح واستهلاك الديون المستحقة للأجانب . وعلى ذلك فان من الممكن أن يكون الناتج القومي الاجمالي بعد تعديله بحيث يأخذ في الاعتبار إيرادات الأجانب المقيمين مؤشرا اكثر دلالة من الناتج المحلي الاجمالي . وفضلا عن ذلك ، أشير الى انه لما كان دولار الولايات المتحدة عملة قانونية في ليبيريا فان التحويلات النقدية الى الخارج ، سواء الخاصة بالأجانب أو بالوطنيين ، لا يمكن مراقبتها أو التحكم فيها . وذكرت الحكومة أنها تعتمزم تقديم الوثائق ذات الصلة للجنة التخطيط الانمائي لكي تنظر فيها .

ثامنا - الاستنتاجاتالاعتبارات القطاعية

١٧٢ - عند النظر في احتياجات مختلف قطاعات الاقتصاد الليبري من أجل تمصير ليبريا وانعاشها وتقدير إمكاناتها الانمائية لاحظت البمثة الاولويات التالية :

(أ) في قطاع الزراعة ، وهو القطاع الراجح اقتصاديا واجتماعيا ، هناك مجال واسع لتطوير تكنولوجيا يفضي الى رفع مستوى معيشة السكان الريفيين عن طريق التوسع في مشاريع التنمية الريفية المتكاملة . وفي هذا المجال ينبغي ايلاء اهتمام خاص لتخطيط استصلاح الأراضي ، ولزيادة تنفيذ التنمية الحرجية ، وتحسين استغلال موارد مصايد الأسماك ، وتنمية المحاصيل النقدية الهامة ، وهي البن والكافور وزيت النخيل .

(ب) وفي قطاع التعدين ، وهو المصدر الأساسي للنقد الأجنبي ، فانه من الضروري استكشاف امكانيات انشاء مشاريع جديدة لاستخراج الحديد الخام لتجنب فترة فراغ تمتد من الوقت الذي تستنفد فيه المناجم القائمة (قبيل نهاية العقد) الى افتتاح مناجم جديدة . ويلزم التأكيد على انتاج التنوع في شكل تحسين تكنولوجيا استخراج الذهب والاساس والمعادن الجديدة مثل الكيانيت ولبريتات الباريوم .

(ج) وكما هو الحال في البلدان النامية الصغيرة الأخرى ، فان مما يقيد التنمية الصناعية الحجم المحدود للسوق الداخلية ، والافتقار الى المهارات التقنية وانعدام المهيكل الأساسية الداعمة وعدم كفاية المصادر المحلية المتمثلة في الطلب والخدمات . ومن جهة أخرى تبين ان افتتاح الاقتصاد يعد من المميزات التي تجذب الاستثمار الأجنبي ، كما انه يلزم التوسع في استكشاف امكانيات الاستعاضة عن الواردات ، الى التوسع في تجهيز المواد الخام المحلية لأغراض التصدير والنهوض بالصناعات المنزلية .

(د) يلزم التعجيل بالتحول من الكهرباء الحرارية القائمة على الوقود المستورد السخي الكهرباء القائمة على الطاقة المائية التي لها موارد ممتازة في ليبريا . وفي نفس الوقت ينبغي ايلاء اهتمام لتنمية مصادر الطاقة المتجددة ، مثل الكتلة الحيوية المائية الصغيرة والفضلات الحرجية لاستخدامها في المناطق النائية .

(هـ) ومما له أهمية كبيرة اقامة شبكات فعالة لصيانة الطرق . فضلا عن ذلك تمسترف الحكومة بأولوية النهوض بشبكة الطرق الفرعية أيضا في اطار التنمية الريفية .

(و) وسيلزم أيضا تطوير وتجديد موانئ البلد ذلك انه سيكون من اللازم استخدام هذه الموانئ في توفير الخدمات لمناجم الحديد الخام الجديدة والمرافق ذات الصلة من المتوقع أن تدخل مرحلة التشغيل بنهاية هذا العقد . وفي هذه المرحلة الحالية تعطى الأولوية الأولى لتجديد رصيف الشحن في ميناء زيبورت في مونروفيا . وهذا الرصيف الآن في حالة تدهور شديد .

(ز) واستجابة للحاجة الى تحسين امكانيات الوصول الى التعليم الابتدائي والثانوي ولتوفير التدريب للمهارات التقنية التي توجد حاجة تصوي اليها ، تؤكد الحكومة بوجه خاص على توسيع البرامج التعاونية في مدارس المجتمعات الريفية ، وعلى تدعيم التعليم التقني والمهني ، وعلى النهوض بالتعليم الهندسي على المستوى الجامعي .

(ح) الحالة الصحية خطيرة ؛ فالأطفال الذين تقل اعمارهم عن الخامسة والنساء اللائي في سن الانجاب يمثلون اكثر الفئات عرضة للاصابة بالأمراض . وتشكل الملاريا والتهابات الجهازين الرئوي والتنفسي ، والالتهابات المعوية ، بما في ذلك الطفيليات المعوية ، تسبب في ما يربو على ٣٥ في المائة من حالات الاصابة بين المرضى ، ويعد سوء نوعية مياه الشرب ومرافق الاصحاح اهم عاملين في الاصابة بالتهابات المعوية .

(ط) وثمة حاجة ملحة لزيادة القدرة التنظيمية لادارة التنمية بما في ذلك مؤسسات القطاع العام ، وبصفة خاصة في اطار تنفيذ برنامج الاستثمار في القطاع العام .

المساعدة الغذائية من أجل التنمية

١٧٣ — بالنظر الى رغبة الحكومة في اعطاء دعم قوى لتنمية المناطق الريفية ولتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين ، فقد اشير انه من الممكن الاستفادة من مشاريع العمل مقابل الغذاء في استكمال المشاريع المجتمعية القائمة على المساعدة الذاتية . ويجوز ان تشمل مجالات الأولوية في ميدان مشاريع العمل مقابل الغذاء على تمبيد الطرق الفرعية عن طريق انتاج الأغذية وتنمية الأراضي وتحسين وتكثيف نظام الزراعة الجديدة . ونظرا عن ذلك فان لييريا مضطرة الى استيراد جزء كبير من مؤنها من الأرز . ويشكل ذلك عبئا خطيرا للغاية على الموارد المحدودة للحكومة . ويقوم المجتمع الدولي بالفعل بتقديم مصنوعة غذائية الى المشاريع الانمائية للحكومة على هيئة دعم مباشر للميزانية ، ولكن يلزم توفير المزيد من الامدادات على أساس منحة . ويقوم برنامج الأغذية العالمي بتوفير مساعدة للييريا ولكن طلب اليه ان ينظر في طلبات بمساعدة اضافية اثناء فترة الأزمة المالية للبلد .

الجوانب الاقتصادية والمالية

١٧٤ — ان بالامكان تخفيف الأزمة الاقتصادية والمالية للييريا بدرجة كبيرة اذا قدمت مساعدة سخية من جانب المجتمع الدولي خلال فترة السنوات الأربع أو الخمس القادمة .

١٧٥ — والمهمة الأكثر إلحاحا هي انجاز المشاريع الجارية المدرجة في برنامج الاستثمار في القطاع العام (١٩٨١/١٩٨٢ - ١٩٨٤/١٩٨٥) . ومن المحتمل تطبيق أو وقف هذه المشاريع بسبب عجز الحكومة عن الوفاء بالتكاليف المحلية لتلك المشاريع . والمبلغ الاجمالي الذي يلزم لانجاز هذه المشاريع في حدود ١٤٠ مليون دولار . وسوف توصي البعثة ان ينظر المتبرعون الذين يقومون الآن بتمويل هذه المشاريع في أمر تغطية بتأليفها المحلية أيضا ، اذا كانوا لا يقومون بذلك فعلا .

١٧٦ - ويتطلب تمويل المشاريع الجديدة مبلغا إضافيا قدره ٢٢٣ مليون دولار - بما في ذلك نحو ١٨٦ مليون دولار للمساعدة التقنية ومشاريع الدعم المؤسسي التي حددتها البعثة . وعلى هذا فإنه من المأمول أن يساعد المتبرعون ليبريا خلال هذه الفترة الحساسة عن طريق التمويل الكلي أو الجزئي للتكاليف المحلية للمشاريع الموصى بها . وعلاوة على ذلك فإنه يطلب إلى المتبرعين تغطية التكاليف المتكررة لمشاريع سوف تدعم نفسها بنفسها في المستقبل .

١٧٧ - ومن أجل ضمان زيادة تنظيم الحوار بين ليبريا والمتبرعين بشأن مشكلات البلد واحتياجاته فقد تشرب حكومة ليبريا في الاتصال بالبنك الدولي بهدف تقديم فريق استشاري من المتبرعين .

١٧٨ - ونظرا للحالة المسيرة التي تواجه ليبريا فلما يساعد ليبريا على نحو خاص أن تتلقى خلال السنوات القليلة القادمة تدابير خاصة للمساعدة شبيهة بالتدابير التي تمنح لأقل البلدان نموا . وينبغي أن تقدم المساعدة إلى ليبريا ، كلما أمكن ذلك ، على سبيل الهبة ، أو على الأقل القروض التساهلية .

١٧٩ - وإذا أمكن تمويل البرنامج الكامل للمشاريع الجارية والجديدة ، وشريطة أن يجرى تنفيذها بصورة وافية بالفرص ، فإن من شأن ذلك ألا يعود فقط بالاستقرار المالي إلى ليبريا وإنما سيهيئ أيضا الأوضاع الملائمة للنمو الصحي . إن ليبريا تتمتع بإمكانات كبيرة ناشئة عن مواردها الطبيعية وفضلا عن ذلك فإن حالات التمزق الناجمة عن ثورة نيسان / أبريل ١٩٨٠ يجرى التغلب عليها تدريجيا فإذا تلقى البلد مساعدة دولية مستمرة ودافية ، واستمر الاستقرار فإنه توجد احتمالات جيدة لتخفيف وطأة الأزمة المالية الحالية خلال السنوات الأربع أو الخمس القادمة .

التذييل الأول

الجدول ١ - موجز برنامج المساعدة الموصى به :

المشاريع الجديدة للاستثمار في القطاع العام ١٩٨١/٨٢-١٩٨٤/٨٥
بآلاف دولارات الولايات المتحدة (أسعار ١٩٨٠)

المجموع	التنمية القصيرة الأجل والطويلة الأجل	الانعاش والتعمير والتدعيم	المشروع القطاعي
١٩٤٨٠	١٩٤٨٠		<u>الزراعة والتنمية الريفية</u>
١٤٨٠	١٤٨٠		مراكز غرس البن وور
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠		مشروع التنمية الريفية في المنطقة الجنوبية الشرقية
٤٠٠٠	٤٠٠٠		المرحلة الثانية من مشروع التنمية الزراعية في مقاطعة لوفنا
٣٢٠٠	٣٢٠٠		المرحلة الثانية من مشروع التنمية الزراعية في مقاطعة بوننج
٥٠٠	٥٠٠		المرحلة الثانية من مشروع التنمية الزراعية في مقاطعة نمبا
٣٠٠	٣٠٠		وحدة المراقبة المركزية
<u>٩٣٠٠</u>	<u>٩٠٠٠</u>	<u>٣٠٠</u>	<u>الكهرباء</u>
٩٠٠٠	٩٠٠٠		الكهرباء الريفية ، بالمولدات الكهربائية الصغيرة والكتل الحيوية هلمجرا
٣٠٠		٣٠٠	تعمير المحطة الفرعية في بوشروك

(يتبع)

٠٠/٠٠

التذييل الأول (تابع)

المجموع	التنمية القصيرة الأجل والطويلة الأجل	الانعاش والتعمير والتدعيم	المشروع القطاعي
<u>٢ ٦٣٦</u>		<u>٢ ٦٣٦</u>	<u>المياه والمجاري</u> توسيع شبكة مدينت بلينز - منروفيا المرحلة الثالثة من مشروع الامدادات المائية
٢ ٦٣٦		٢ ٦٣٦	
<u>٦٧ ٠٢٧</u>	<u>٢٧ ٠٢٧</u>	<u>٤٠ ٠٠٠</u>	<u>الطرق</u> غانتا / سانديكوبيلي الصيانة
١٦ ٩٠٢	١٦ ٩٠٢	٤٠ ٠٠٠	
٤٠ ٠٠٠		٤٠ ٠٠٠	
١٠ ١٢٥	١٠ ١٢٥		الطرق الفرعية
<u>١ ٨٠٠</u>		<u>١ ٨٠٠</u>	<u>التنمية الحضرية</u> النهوض الحضري بمنروفيا
١ ٨٠٠		١ ٨٠٠	
<u>٢٨ ٠٠٠</u>		<u>٢٨ ٠٠٠</u>	<u>الموانئ</u> لتعمير وتوسيع ميناء فريپورت فسي منروفيا
٢٠ ٠٠٠		٢٠ ٠٠٠	
١ ٠٠٠		١ ٠٠٠	معدات لميناء فرينفيل
٧ ٠٠٠		٧ ٠٠٠	تعمير ميناء ماربر
<u>١ ٤٨٢</u>	<u>٨١٢</u>	<u>٦٧٠</u>	<u>النقل الجوي</u> برنامج روبرتس للتدريب على الاعلام الجوى
٦٧٠		٦٧٠	

(يتبع)

٠٠/٠٠

التذليل الأول (تابع)

المجموع	التنمية القصيرة الأجل والطويلة الأجل	الانعاش والتعمير والتدعيم	المشروع القطاعي
٨١٢	٨١٢		تحسين شحن وتفريغ الطائرات وشبكة الاتصالات الخاصة بها
<u>٨٠٠٦</u>	<u>٣٠٠٦</u>	<u>٥٠٠٠</u>	<u>المواصلات</u>
٣٠٠٦	٣٠٠٦		الشؤون البريدية
٥٠٠٠		٥٠٠٠	التعمير/ مصنع كابلات منروفيا LTC
<u>٥٩٠٠</u>	<u>٥٩٠٠</u>		<u>التعليم العالي</u>
٥٩٠٠	٥٩٠٠		كلية المعلمين (الجامعة)
<u>١٨٥٠٠</u>	<u>١٨٥٠٠</u>		<u>الصحة والرعاية الاجتماعية</u>
١٨٥٠٠	١٨٥٠٠		المرحلة الأولى من مشروع الرعاية الصحية الوطنية
١٦٢١٣١	٨٣٧٢٥	٧٨٤٠٦	المجموع بأسعار ١٩٨٠
٢٠٤٠٠٠	١٠٥٠٠٠	٩٩٠٠٠	المجموع بالأسعار الجارية

الجدول ٢ - مشاريع دعم إضافية حددتها البعثة
بالتشاور مع الحكومة
(بالولايات الولايات المتحدة)

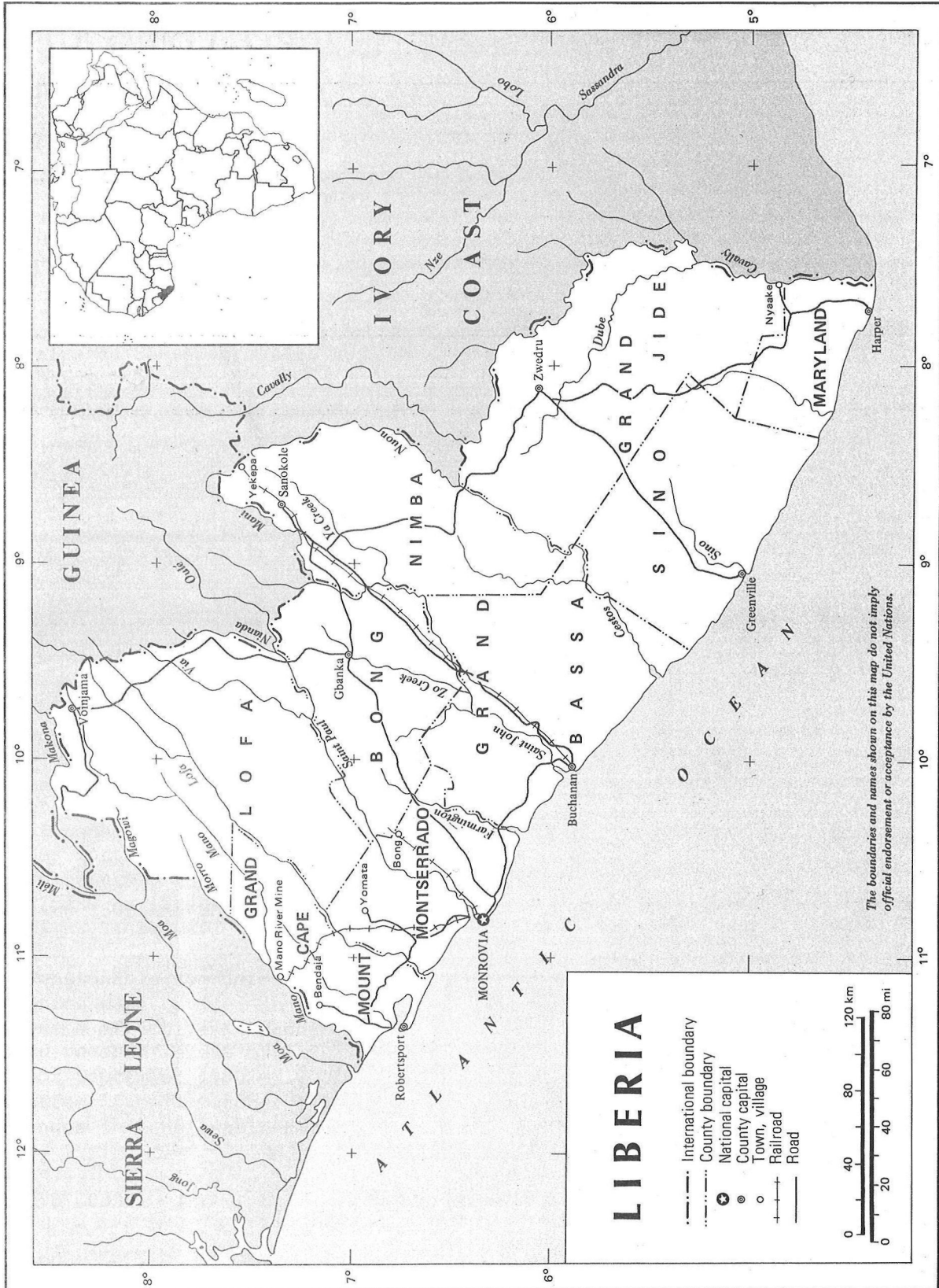
المجموع	التنمية القصيرة الأجل والطويلة الأجل	الانعاش والتعمير والتدعيم	المشروع القطاعي
<u>٤ ٢٧٧</u>	<u>٢ ٦٢٨</u>	<u>١ ٦٤٩</u>	<u>التعمير والجيولوجيا</u>
١ ٦٤٩		١ ٦٤٩	دعم المسح الجيولوجي
١ ٦٠٧	١ ٦٠٧		تقدير كميات الذهب والماس واستخراجهما
١ ٠٢١	١ ٠٢١		بحوث الكيانيت وكبريتات الباريوم
<u>٤ ٢٦٦</u>	<u>١ ٧٠٨</u>	<u>٢ ٥٥٨</u>	<u>الزراعة</u>
١ ٧٠٨	١ ٧٠٨		تخطيط استصلاح الأراضي
٢١٠		٢١٠	إدارة الأحراج
٢٤٠		٢٤٠	إدارة مصائد الأسماك
٢ ١٠٨		٢ ١٠٨	صناعة مصائد الأسماك والمصائد الداخلية
<u>٥٠٠</u>	<u>٥٠٠</u>		<u>الصناعة</u>
٥٠٠	٥٠٠		مشروع نموذجي للمؤسسات الصناعية الريفية
<u>١ ٢٠٠</u>	<u>١ ٢٠٠</u>		<u>الاستدكان</u>
١ ٢٠٠	١ ٢٠٠		موارد التشييد المحلية
<u>٣ ٠٠٠</u>		<u>٣ ٠٠٠</u>	<u>الطرق</u>
٣ ٠٠٠		٣ ٠٠٠	تعمير الطرق الفرعية بالصخور الذاتية

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

المجموع	التنمية القصيرة الأجل والطويلة الأجل	الإنعاش والتعمير والتدعيم	المشروع القطاعي
<u>٢٠٠٠</u>		<u>٢٠٠٠</u>	<u>الصحة</u>
٢٠٠٠		٢٠٠٠	تخزين وتوزيع العقاقير في الريف
<u>٣٤٠٠</u>		<u>٣٤٠٠</u>	<u>الإدارة</u>
٣٤٠٠		٣٤٠٠	تعزيز معهد الإدارة العامة
١٨٦٤٣	٦٠٣٦	١٢٦٠٧	المجموع

التذييل الثاني
 خريطة ليريا



MAP NO. 3053 REV. 1 UNITED NATIONS
 APRIL 1981